



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

تقرير الوقع والأثر ٢٠٢٣



الاتحاد البرلماني الدولي

الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. وقد أُسس في عام ١٨٨٩ بوصفه أول منظمة سياسية متعددة الأطراف في العالم من أجل تشجيع التعاون والحوار بين جميع الأمم.

واليوم، بات الاتحاد البرلماني الدولي يضم ١٨٠ برلماناً وطنياً عضواً و١٥ هيئة برلمانية إقليمية. وهو يعمل على النهوض بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. ويساعد البرلمانات على أن تصبح مؤسسات أكثر قوة وشباباً وابتكاراً ومراعاةً للبيئة وتوازناً جنسانياً. ويدافع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين عن طريق لجنة مخصصة تتكون من برلمانيين من جميع أنحاء العالم.

المحتويات

٦	تمهيد
٨	الجزء ١ الأهداف الاستراتيجية
٨	الهدف الاستراتيجي ١: بناء برلمانات فعالة وممكنة
١٠	الهدف الاستراتيجي ٢: النهوض بالبرلمانات الجامعة والتمثيلية
١٣	الهدف الاستراتيجي ٣: دعم البرلمانات المرنة والمبتكرة
١٦	الهدف الاستراتيجي ٤: تحفيز العمل البرلماني الجماعي
٢٠	الهدف الاستراتيجي ٥: تعزيز المساواة في الاتحاد البرلماني الدولي
٢٢	الجزء ٢ تحت المجهر
٢٢	الهدف السياسي ١ - تغير المناخ
٢٣	الهدف السياسي ٢ - الديمقراطية والبرلمانات القوية
٢٥	الهدف السياسي ٣ - حقوق الإنسان
٢٦	الهدف السياسي ٤ - المساواة بين الجنسين
٢٧	الهدف السياسي ٥ - مشاركة الشباب
٢٨	الهدف السياسي ٦ - السلام والأمن
٢٩	الهدف السياسي ٧ - أهداف التنمية المستدامة
٣٠	نحو عضوية عالمية
٣١	اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي
٣٢	كيف يمول الاتحاد البرلماني الدولي

عام ٢٠٢٣ في أرقام



١٦

منشوراً
للبرلمانيين بإحدى
عشرة لغة



٢٦٥٠٠

إشارة إعلامية
إلى الاتحاد البرلماني الدولي
(١٠٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٢)



٧٦٢

حالة حقوق إنسان
نظر فيها الاتحاد البرلماني
الدولي في عام ٢٠٢٣



١٨٠

برلماناً عضواً

و ١٥ عضواً منتسباً

١٥٠٠

من صناع التغيير
التزموا بحملة الاتحاد البرلماني الدولي للشباب
نعم للشباب في البرلمان!
منهم ٦١ رئيس برلمان و ١٥ رئيس دولة





أكثر من

١٥٠٠٠٠ مشاهدة

لمقاطع الفيديو عن المناخ التي نشرها الاتحاد البرلماني الدولي
في إطار حملة برلمانات من أجل الكوكب

متوسط نسبة

البرلمانيات في جمعيات
الاتحاد البرلماني الدولي



٣٥,٣٪ في عام ٢٠٢٣

متوسط نسبة

النواب الشباب (دون ٤٥ عاماً)
في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي



٢٦,٦٪ في عام ٢٠٢٣

الاتحاد البرلماني الدولي نظم

٧٥ حدثاً عالمياً وإقليمياً للبرلمانات، منها

دورتان للجمعية + ٤٥ نشاطاً وطنياً لبناء القدرات





السيد مارتن تشونغونغو، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.
© برلمان البحرين

الاستعدادات لعام الانتخابات الكبرى في ٢٠٢٤ لم تخفف من الشعور بأن الأنظمة الديمقراطية شهدت تراجعاً في عام ٢٠٢٣. فقد عانى السكان في الشرق الأوسط والسودان وأوكرانيا عواقب الصراعات الضارية التي نشبت حولهم، واستمرت الانقلابات وأحوال عدم الاستقرار السياسي في تقويض سيادة القانون في منطقة الساحل وبعض البلدان في أمريكا اللاتينية. وتكافح العديد من الحكومات، التي أضعفتها آثار تغير المناخ وانعدام الأمن الاقتصادي وتفاقم أوجه عدم المساواة، من أجل إشباع احتياجات سكانها. وشكّل التشكيك في شرعية من هم في السلطة أرضاً خصبة لظهور أنظمة شعبية واستبدادية.

ولذلك، كثفت الاتحاد البرلماني الدولي جهوده لدعم البرلمانات عن طريق توفير منبر للحوار وتشجيعها على أن تصبح أكثر قوة وشباباً ومرعاهاً للبيئة وتوازناً جنسانياً لخدمة الشعوب التي تمثلها خدمة أفضل.

وفي عام ٢٠٢٣، شهد الاتحاد البرلماني الدولي توسعاً في عضويته بانضمام برلمان ليبريا بوصفه البرلمان العضو المئة والتسعة والسبعين وبرلمان جزر البهاما بوصفه البرلمان العضو المئة والثمانين فضلاً عن العديد من المراقبين والشركاء الذين تعهدوا بالانضمام أو إعادة الانضمام إلى مجتمعنا البرلماني العالمي، مما يدل على رغبة المجتمع الدولي في تعزيز تعددية الأطراف في المجال البرلماني لا تقويضها.

وقد أدت هذه الزيادة في عدد الأعضاء فضلاً عن الفعاليات والمبادرات المتعددة التي نُظمت في عام ٢٠٢٣ وشارك فيها الآلاف من البرلمانيين والأطراف المعنية من مختلف أنحاء العالم إلى زيادة الطابع الجامع للاتحاد البرلماني الدولي، بما يتماشى مع استراتيجيته لإقامة منظومات برلمانية أكثر ثراء من أجل الديمقراطية من أجل الجميع.

وليس الغرض من هذا التقرير أن يكون شاملاً أو أن يغطي جميع أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢٣. وإنما يهدف إلى عرض عدد من أفضل الأمثلة على التأثير الذي حققه الاتحاد البرلماني الدولي على مدى العام فضلاً عن مجموعة مختارة من مخرجاته.

وترد فيما يلي بعض المنجزات المحققة هذا العام.

برلمانات من أجل الكوكب

كان العمل المناخي محور العمل الرئيسي للاتحاد البرلماني الدولي هذا العام بناءً على طلب الأعضاء جعله الأولوية الأولى لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦.

وقد استهل الاتحاد البرلماني الدولي، إبان الدورة السادسة والأربعين بعد المائة لاجتماعه المعقودة في البحرين في آذار/مارس، حملة مناخية جديدة تحت شعار «برلمانات من أجل الكوكب» تهدف إلى تشجيع البرلمانات على تسريع العمل المناخي.

وفي غضون بضعة أشهر فقط، حشدت الحملة مئات البرلمانيين الرائدتين الذين تبادلوا ممارساتهم وحلولهم الجيدة. وقام العدد غير المسبوق من البرلمانيين، الذين حضروا اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي إبان الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف التي عُقدت في دبي في كانون الأول/ديسمبر والتي تُعرف أيضاً باسم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، بتسليط الضوء على العديد من تلك الحلول.

ومُنحت جائزة كريمر-باسي، التي رُبطت بموضوع العام وسميت على اسم مؤسسَي الاتحاد البرلماني الدولي، للسيد صامويلو بينيتالا تيو، رئيس برلمان توفالو، تقديراً لتاريخه المتميز في العمل المناخي.

مد الجسور

ظل ويليام راندال كريمر وفريديريك باسي حاضرين في أذهاننا على مدى العام الماضي بسبب الجائزة التي تحمل اسميهما ولأن الروح التي أسسا بها الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تشجيع بناء السلام باتت اليوم أهم من أي وقت مضى.

واعتمدت البرلمانات الأعضاء إعلانين مهمين للتشديد على الأمل في السلام هما إعلان المنامة بشأن تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب في الدورة السادسة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، وإعلان لواندا بشأن العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية في الدورة السابعة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في أنغولا في تشرين الأول/أكتوبر.

وأشار إعلان لواندا أيضاً إلى مبادرة جديدة مهمة يقودها الاتحاد البرلماني الدولي - وهي وضع «مؤشرات البرلمانات الديمقراطية» التي تهدف إلى مساعدة البرلمانات على تقييم مؤهلاتها الديمقراطية كي تصبح مؤسسات أقوى وأكثر شمولاً.

ولأول مرة، نظم الاتحاد البرلماني الدولي مؤتمراً برلمانياً عالمياً بشأن الحوار بين الأديان لتشجيع البرلمانات على أن تكون أكثر شمولاً للأديان والمعتقدات والمنظمات الدينية في عملها لصالح التعايش السلمي.

وزارت قيادة الاتحاد البرلماني الدولي بعض المناطق التي تشهد صراعات، ولا سيما منطقة الساحل والشرق الأوسط، نيابةً عن المجتمع البرلماني العالمي سعيًا إلى تعزيز دور الاتحاد البرلماني الدولي في مجال بناء السلام.

وقد اكتسبت جهود الاتحاد البرلماني الدولي في الشرق الأوسط أهمية جديدة نظراً إلى الصراع الذي طال أمده في غزة وما يترتب عليه من عواقب إنسانية كارثية. وستظل الحرب في أوكرانيا أولوية في جهود الاتحاد البرلماني الدولي لبناء السلام، ولا سيما عن طريق عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا. والاتحاد البرلماني الدولي حريص أيضاً على إحياء الجهود الرامية إلى حل الصراعات مثل الصراع بين أرمينيا وأذربيجان.

تقدم المساواة بين الجنسين

علمنا التاريخ أن الحروب تُخاض عادةً بين الرجال، في حين يضطلع النساء غالباً بدور أساسي في عمليات السلام والمصالحة. وإننا نؤمن منذ فترة طويلة في الاتحاد البرلماني الدولي بأن العديد من المشكلات التي تواجه العالم يمكن حلها بزيادة التكافؤ بين الجنسين في القيادة السياسية. وبحلول نهاية العام، وجدنا أن ما يقرب من ٢٧٪ من البرلمانيين في العالم كانوا نساء، وهي زيادة طفيفة مقارنةً بالعام السابق. ووفقاً لتقريرنا السنوي الصادر في وقت مبكر من العام بعنوان «المرأة في البرلمان ٢٠٢٢»، لم تكن مشاركة المرأة في البرلمان متنوعة وتمثيلية كما هي اليوم في العديد من البلدان.

ومع ذلك، لا يزال التقدم العام نحو المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي بطيئاً جداً. وسيكون العنف عبر الإنترنت، الذي يتفاقم بسبب الذكاء الاصطناعي، عقبة إضافية أمام مشاركة النساء في الحياة السياسية في عام ٢٠٢٤. ولقد أظهرت أحداث عام ٢٠٢٣ أنه يجب علينا أن نتوخى الحذر دائماً فيما يخص الديمقراطية وخاصة المساواة بين الجنسين، وأن لا مجال للتهاون في هذا الصدد. ولعل انتخاب امرأة من أفريقيا رئيسةً جديدةً للمنظمة خير دليل على وجود مجال للتقدم يمكننا مواصلة العمل عليه.

زيادة عدد الشباب في الحياة السياسية

إلى جانب زيادة عدد النساء، تُعدّ زيادة عدد المترشحين الشباب شرطاً مسبقاً آخر لإقامة نظم ديمقراطية أقوى وأكثر شمولاً. وكشف أحدث تقرير للاتحاد البرلماني الدولي عن مشاركة الشباب في البرلمانات أن البرلمانات ازدادت شباباً إلى حد ما، مع تسجيل زيادات طفيفة في عدد النواب الذين تقل أعمارهم عن ٤٥ عاماً. ولكن على الرغم من التقدم المحرز، فلا تزال البرلمانات بعيدة عن تمثيل الشباب بشكل متناسب.

الدفاع عن النواب في المآزق

قبل بضعة أيام من يوم حقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي خريطته السنوية لعدد حالات انتهاك حقوق الإنسان التي أبلغ عنها وتعرض لها البرلمانيون في مختلف أنحاء العالم.

وعلى الرغم من زيادة عدد البلاغات، فإن هذا التقرير يعرض بعض قصص النجاح التي ترجع جزئياً إلى الإجراءات التي اتخذتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين بوصفها الهيئة المكلفة في الاتحاد البرلماني الدولي بالدفاع عن النواب في المآزق. ويمكننا أن نعلن بكل فخر أن نهجنا الذي يجمع بين التواصل في الكتمان والصمود والمثابرة غالباً ما يؤتي ثماره.

عام ٢٠٢٤ وما بعده

سيقدم المرشحون من جميع مناحي الحياة لخوض الانتخابات البرلمانية العديدة التي ستُجرى في عام ٢٠٢٤ على الرغم من المخاطر التي تواجههم أحياناً. ويتعين علينا، ونحن نحتفل بتأثير الاتحاد البرلماني الدولي، ألا نغفل التحديات التي تعترض طريقنا والتي تشمل الصراعات، وعدم اليقين السياسي، واستنفاد الموارد، وضرورة أن يكون الأعضاء أكثر استجابةً.

وسيوصل الاتحاد البرلماني الدولي التصدي لهذه التحديات والتخفيف من آثارها للحفاظ على وجهته وقدرته على الصمود كما فعل على مدى ١٣٥ عاماً من تأسيسه.

وإذ بلغنا منتصف مدة تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، فإنني واثق من أن الاتحاد البرلماني الدولي سيستمر، بدعم قوي من أعضائه، في تمكين البرلمانيين الحاليين والجدد سواء بسواء والمجتمع البرلماني الأوسع نطاقاً من أجل الديمقراطية من أجل الجميع.

مارتن تشونغونغ

الأمين العام

آذار/مارس ٢٠٢٤

الهدف الاستراتيجي ١: بناء برلمانات فعالة وممكنة

كي تُطبَّق الديمقراطية بفعالية، يجب أن تكون البرلمانات والبرلمانيون قادرين على أداء وظائفهم بشكل كامل وفعال، بما في ذلك وضع التشريعات والميزانيات، وتمثيل الناخبين، ومساءلة الحكومات. وإننا نعمل على بناء القدرات البرلمانية للنواب والموظفين البرلمانيين، بما في ذلك عن طريق حماية حقهم في أداء مهامهم دون خوف من المضايقة أو العنف. ونستفيد من مجموعتنا الغنية من البيانات والخبرات والمنشورات والبحوث لوضع معايير تمكّن البرلمانات.

حقوق الإنسان للبرلمانيين

تتألف اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين - وهي لجنة فريدة تابعة للاتحاد البرلماني الدولي - من عشرة برلمانيين ينتخبهم أقرانهم لولاية مدتها خمس سنوات. وتدافع اللجنة عن النواب في المآزق عن طريق إزكاء الوعي بشأن محنتهم والتواصل مع السلطات الوطنية.

٧٦٢

حالة حقوق إنسان نظر فيها
الاتحاد البرلماني الدولي
في عام ٢٠٢٣



السيدة ليلي دي ليما، عضو مجلس الشيوخ الفلبيني، أطلق سراحها في عام ٢٠٢٣ بفضل الضغوط التي مارسها الاتحاد البرلماني الدولي جزئياً. © JAM STA ROSA / AFP

النواب الاتحادي (البوندستاغ) لألمانيا الذي استهل مبادرة مشتركة بين الأحزاب في تموز/يوليو لدعم النواب في جميع أنحاء العالم وغيرهم من الأشخاص المعرضين لخطر انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، أفاد ٣٢٪ من المجيبين على الدراسة الاستقصائية السنوية لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بأنهم اتخذوا إجراءات محددة عقب قرارات الاتحاد البرلماني الدولي. وقد ارتفعت نسبة المجيبين من ١٨٪ في عام ٢٠٢٠. وفي اليونان والمملكة المتحدة، تُعمّم قرارات الاتحاد البرلماني الدولي اعتيادياً داخل البرلمان وعلى وزارات الخارجية وغيرها من الجهات المسؤولة المعنية.

وأدى عمل اللجنة في عام ٢٠٢٣ مباشرةً إلى إطلاق سراح تسعة نواب، على الرغم من أن بياناتنا تُظهر أيضاً أن حقوق الإنسان للبرلمانيين لم تتعرض يوماً لهذا القدر من الضغوط. وبوجه عام، يستمر عدد انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين في الارتفاع، حيث بلغ إجمالي عدد الحالات ٧٦٢ حالة في عام ٢٠٢٣، ارتفاعاً بنسبة ٢٣٨٪ - أي من ٥٥٠ حالة - في عام ٢٠٢٠. ومن المرجح ألا يكون هذا العدد سوى غيض من فيض الحالات التي لا يُبلغ عنها. ومعظم الانتهاكات ترعاها الدول، مما يدل على أن الديمقراطية قد تتراجع في بعض الأماكن. وأكثر من ٨٠٪ من الحالات تتعلق بنواب المعارضة، وتتعلق الانتهاكات الأكثر شيوعاً بحرية التعبير.

ولقد حققنا المزيد من النجاح في السنوات القليلة الماضية عن طريق حشد دعم البرلمانات غير الممثلة حالياً في اللجنة، بما في ذلك المجلس

١ جاستن اندونانغوي من غابون؛ وبا ميو ثين، وسو وين (المعروف أيضاً باسم سو لاي)، ووين نينغ، وكياو مين هيلينغ من ميانمار؛ ويلي دي ليما من الفلبين؛ ومحمد سيغرينيا وألان سيوانيانا من أوغندا؛ وخوان ريكيسنز من فنزويلا.

وفي عام ٢٠٢٣، نُظِمَّ الاتحاد البرلماني الدولي ٧٥ حدثاً عالمياً وإقليمياً و٤٥ نشاطاً وطنياً في ١٢ دولة لدعم الوظائف البرلمانية الرئيسية فضلاً عن مجالات مواضيعية محددة أكثر مثل تعزيز البرلمان المرعية للمنظور الجنساني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.



السيدة توليا أكسون انتُخبت الرئيسة الحادية والثلاثين للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر. © الاتحاد البرلماني الدولي / برلمان أنغولا

المزيد عن تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

عدد غير مسبوق من النواب يشارك في استعراض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

شارك ٤٨ برلمانياً في الاستعراض الدوري الشامل، وهو آلية الأمم المتحدة التي تقدّم البلدان في إطارها تقارير عن حالة حقوق الإنسان فيها. وكان هذا المستوى من المشاركة غير مسبوق، مما كان مفاجأة سارة للاتحاد البرلماني الدولي وجهاته الشريكة التي ما انفكت تعمل منذ سنوات على زيادة مشاركة البرلمانات في آليات الأمم المتحدة المهمة.

ويحضر النواب من جميع أنحاء العالم حلقات بناء القدرات والجلسات الإعلامية التي ينظّمها الاتحاد البرلماني الدولي، حيث يمكنهم تبادل الممارسات الجيدة ومناقشة أهمية المشاركة في دورة الإبلاغ والمتابعة لهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

وقد شارك برلمان المملكة المغربية، على سبيل المثال، في آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان بطرائق متعددة. إذ شارك النواب في إعداد التقرير الوطني لبلدهم عندما قُدّم ذلك التقرير إلى البرلمان. ثم شاركوا في المناقشات التي دارت في إطار مجلس حقوق الإنسان ولجنة القضاء على التمييز العنصري التابعين للأمم المتحدة حيث أوضحوا دورهم في تشجيع التصديق على معاهدات الأمم المتحدة المتعددة الخاصة بحقوق الإنسان، وفي اعتماد قانون لتعزيز المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفي إدخال تعديلات على القوانين لزيادة استقلالية الجهاز القضائي. وتمكّن ١٥ نائباً يمثلون دوائر انتخابية مختلفة في كلا المجلسين من المشاركة في وفود الدول إلى هيئتين لحقوق الإنسان تابعتين للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٣.

«سيكون عام ٢٠٢٤ عام اختبار الديمقراطية إذ سيتوجّه أكثر من نصف سكان العالم إلى صناديق التصويت. وعلى الرغم من المخاطر التي تواجه المرشحين البرلمانيين من جميع مناحي الحياة، فإني واثقة من أنهم سيخوضون الانتخابات متمسكين بعزمهم على تحسين حياة الناس الذين يمثلونهم»

توليا أكسون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

المزيد عن حقوق الإنسان للبرلمانيين

- في آب/أغسطس، أوفدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين والتابعة للاتحاد البرلماني الدولي بعثة إلى العراق، وطالبت بالإفراج السريع عن السيد أحمد العلواني، وهو نائب معارض كان قد اعتقل تعسفاً في عام ٢٠١٣ وتعرض للتعذيب في السجن. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في الفصل ٣ من الجزء ٢.
- أوفدت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي ست بعثات لمراقبة المحاكمات في أوغندا وباكستان وزمبابوي لمتابعة الانتهاكات التي تعرض لها النواب في تلك البلدان.
- على مدى العام، اعتمد ٦٠ قراراً تقريباً للاتحاد البرلماني الدولي أبلغت إلى السلطات الوطنية وعممت على المجتمع الدولي.
- عقدت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠ جلسة استماع مع السلطات والضحايا والخبراء ومصادر أخرى.
- في تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مجموعة أدوات لمساعدة البرلمانات على إدماج حقوق الإنسان في عملها إدماجاً أفضل.

بناء برلمانات قوية

أصدرنا، بعد أربع سنوات من العمل، أداة جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر اسمها **مؤشرات البرلمانات الديمقراطية** بالتعاون مع هيئات شريكة. وتوفر هذه الأداة إطاراً يتكون من ٢٥ مؤشراً ويتيح للبرلمانات تقييم مواطن قوتها وضعفها في ضوء معايير محددة. وقد استخدمت إثيوبيا وألبانيا وباكستان هذه المؤشرات حتى الآن وربطها مع أنشطة تقييم ذاتي أخرى. ويمكن الاطلاع في الفصل ٢ من الجزء ٢ على طريقة استخدام باكستان للمؤشرات.

مؤشرات البرلمانات الديمقراطية



وتساعد المؤشرات على ربط الاتحاد البرلماني الدولي بعمليات الأمم المتحدة، بما يتفق مباشرة مع غايتي التنمية المستدامة ١٦-٦ و١٦-٧ الراميتين إلى إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات فضلاً عن ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات. ولأول مرة، يمكن قياس المؤهلات الديمقراطية للبرلمان وربطها بهدف التنمية المستدامة ١٦.

- في أعقاب الانتخابات التشريعية التي أُجريت في جيبوتي في شباط/ فبراير، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي في توفير تدريب مهدي للنواب الجدد. ووُزعت مجموعة مواد ترحيبية في آذار/مارس، وعُقدت دورة تدريبية توجيهية في أيار/مايو.
- في زامبيا، أدى دعم الاتحاد البرلماني الدولي لمعرض البحوث الذي نظّمته الجمعية الوطنية إلى التماس المزيد من النواب الدعم في مجال البحوث. وقد وسّع نطاق قسم البحوث منذ ذلك الحين وبات يخدم مصالح النواب بشكل أفضل.
- نظم الاتحاد البرلماني الدولي حلقات عمل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إندونيسيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وناميبيا.
- يَسر الاتحاد البرلماني الدولي إجراء مناقشة عبر الإنترنت بشأن السياسات الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة شارك فيها نواب من أرمينيا وألبانيا وفنلندا.

وأخيراً، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على توسيع نطاق عمله في مجال إشراك الجمهور عن طريق تمكين المواطنين من الانخراط والمشاركة في عمليات سن القوانين وصياغة السياسات ومساءلة الحكومات.

ومنذ التقرير البرلماني العالمي الثالث بشأن المشاركة العامة في عمل البرلمان، الذي نُشر في عام ٢٠٢٢ بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حضر أكثر من ٨٠٠ شخص عشر ندوات عبر الإنترنت بشأن المشاركة العامة نظّمها مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي.

المزيد عن بناء البرلمانات القوية

- في ألبانيا، تعاون الاتحاد البرلماني الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع نواب في تناول مسائل التدقيق في الميزانيات والتمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقدم الاتحاد البرلماني الدولي مجموعة أدوات التقييم الذاتي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي نُشرت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٦، إلى اللجنة الفرعية المعنية بالتنمية المستدامة والتابعة لبرلمان ألبانيا. وتخطط هذه اللجنة لاستخدامها قريباً.

الهدف الاستراتيجي ٢: النهوض بالبرلمانات الجامعة والتمثيلية



في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، حُكم على نائبين سنغاليين بالسجن ستة أشهر لاعتدائهما جسدياً على نائبة حامل داخل الجمعية الوطنية. وقد أدان الاتحاد البرلماني الدولي هذا الاعتداء واتخذ البرلمان السنغالي إجراءات منذ ذلك الحين ليصبح مكاناً آمناً أكثر. © Carmen Abd Ali / AFP

التمثيل والشمولية عاملان محوريان لإقامة برلمانات قوية، وبناء القدرات البرلمانية لفهم الناخبين وتمثيلهم، وكفالة الشرعية. ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز البرلمانات الجامعة والتمثيلية بتشجيع المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب منذ عشرات السنين. وتشكل بيانات الاتحاد البرلماني الدولي ومعارفه بشأن النساء والشباب في البرلمان المصادر الرسمية لوسائل الإعلام المؤثرة والأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية. وإننا نراقب التطورات والاتجاهات الناشئة، ونحدّد الممارسات الجيدة والحلول، وننشر أحدث البحوث، ونيسر تبادل المعارف بين البرلمانات في مجال النهوض بالنساء والشباب في البرلمان.

المساواة بين الجنسين

تباطأ التقدم العالمي في مجال المساواة بين الجنسين في عام ٢٠٢٣، وتراجع في بعض الحالات إذ نفذت بعض البلدان خططاً رجعية قلصت حقوق المرأة. واليوم، تؤثر أعمال العنف ونقص فرص التعليم وعدم المساواة في الدخل في النساء والفتيات بشكل غير متناسب. ولتغيّر المناخ آثار شديدة على النساء والفتيات. وفي أيلول/سبتمبر، خلص استعراض أجرته الأمم المتحدة إلى أن التقدم في تحقيق هدف التنمية المستدامة ٥ المتمثل في المساواة بين الجنسين ليس على المسار الصحيح. فلم يحصل سوى مؤشرين من أصل المؤشرات الخمسة الخاصة بذلك الهدف على تقييم «قريب من الهدف»، ولم «يُحقق أو كاد يُحقق» أي من غايات هدف التنمية المستدامة ٢.٥

المزيد عن تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

منغوليا تصلح دستورها

لزيادة الحصص المخصصة للجنسين

ينص قانون جديد في منغوليا على أن تمثل النساء ما لا يقل عن ٣٠٪ من المرشحين في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٤، ارتفاعاً من ٢٠٪ في بداية العام. وستزيد هذه الحصص إلى ٤٠٪ في عام ٢٠٢٨.

والحصص الانتخابية هي توصية رئيسية من الاتحاد البرلماني الدولي الذي يعمل مع برلمان منغوليا على مسائل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان منذ عام ٢٠٢٢. وقد أُجريت إصلاحات انتخابية في إطار استعداد الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان منغوليا لإجراء تقييم ذاتي لمراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان سيوفر مزيداً من الأفكار لتطبيق نظام الحصص وغيره من التدابير الرامية إلى تحسين المساواة بين الجنسين. وستشجّع الحوافز المالية الأحزاب السياسية على دعم المزيد من المرشحات.

١٢

برلماناً أفريقياً

كيفت عملياتها لتعزيز المساواة
بين الجنسين

- واصلت مجموعة من نواب كينيا استعراض سياسة البرلمان بشأن مكان العمل، وضمان معالجة تلك السياسة مسألتَي التحرش الجنسي وحماية النائبات بطريقة ملائمة.
- أنشأ برلمان بنن مراكز تنسيق معنية بالتحيز الجنسي والعنف الجنساني فضلاً عن آلية للشكاوى والجزاءات بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي والمعهد الوطني للمرأة.
- أعاد فريق الشراكة بين الجنسين التابع للاتحاد البرلماني الدولي الاتصال ببرلمان نيجيريا عقب انتخابات عام ٢٠٢٣ التي أسفرت عن مستوى منخفض باستمرار لتمثيل المرأة.
- حقق برلمان بنن وسيراليون منجزات جديدة في مجال مشاركة المرأة باستخدام نظام الحصص الانتخابية والتفاعل مع الأطراف المعنية فضلاً عن الاستفادة من دعم الاتحاد البرلماني الدولي.
- حشدت النائبات في سيراليون ما يكفي من الدعم لزيادة الحصص الانتخابية للنائبات إلى ٣٠٪، مما ضاعف عدد النساء المنتخبات في حزيران/يونيو.
- في إندونيسيا، أفاد ٢٠ مشاركاً في حلقة عمل نظمها الاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر، من بينهم عشرة نواب، بأنهم شعروا بعد ذلك بمزيد من الثقة بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين.

وتماشياً مع عمل لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، عملنا أيضاً مع نواب على التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية - الذي أصبح ظاهرة متفاقمة - وتوجد شواهد على أن أعمال الإساءة عبر الإنترنت، التي تفاقمت بسبب الذكاء الاصطناعي، قد زادت لدرجة أن بعض النساء إما يتركن الحياة العامة وإما يقررن عدم دخولها.

ومع ذلك، توجد بعض الجوانب المشرقة. فلأول مرة في التاريخ، كان كل برلمان عامل في العالم في عام ٢٠٢٣ يضم نائبة واحدة على الأقل. وأظهرت بحوثنا أنه على الرغم من تخلف بعض المناطق كثيراً عن الركب، فقد زاد عدد النساء في مناصب القيادة السياسية.

وبعد صدور دراسة الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠٢١ بشأن [التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمانات في أفريقيا](#)، نظم الاتحاد البرلماني الدولي مناقشة عبر الإنترنت بشأن العنف الجنساني في البرلمانات الأفريقية حضرها ١٠٠ شخص، منهم ٥٠ نائباً من ٢٥ بلداً أفريقياً. ومنذ ذلك الحين، أفاد ١٢ برلماناً أفريقياً وأربع هيئات برلمانية دولية بأنها كيفت عملياتها الداخلية لتعزيز المساواة بين الجنسين.

ومن الناحية الإيجابية أيضاً، استخدمت برلمانات أيرلندا وآيسلندا ومنغوليا واليابان وعشرات البلدان الأفريقية مجموعة أدوات التقييم الذاتي للمساواة بين الجنسين الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من سبل الدعم للنهوض بالمساواة بين الجنسين في بلدانها. ويمكن الاطلاع في الفصل ٤ من [الجزء ٢](#) على المزيد من التفاصيل عن سبل تعزيز برلمان آيسلندا مراعاته للمنظور الجنساني.

المزيد عن المساواة بين الجنسين

- أتاح الاتحاد البرلماني الدولي المزيد من البيانات عن المرأة في البرلمان، مما أدى إلى إثراء عمل الأمم المتحدة بشأن مؤشري التنمية المستدامة ١٠-٥ (أ) و١٦-٧-١. وكثيراً ما استشهد المنتدى الاقتصادي العالمي وهيئات عالمية أخرى بهذه البيانات.
- في آذار/مارس، نشر الاتحاد البرلماني الدولي تقريره السنوي عن المرأة في البرلمان الذي يحلل البيانات العالمية والإقليمية.
- في آذار/مارس أيضاً، نشر الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة «خريطة النساء في السياسة» التي تُظهر أن النساء يشغلن عدداً متزايداً من المناصب القيادية السياسية ولكن بعض المناطق متخلفة كثيراً عن الركب.
- في ناميبيا، هدفت حلقة عمل عُقدت في تموز/يوليو إلى بناء قدرات النائبات في مجالات الخطابة وممارسة الضغوط والمناصرة. وشاركت في حلقة العمل ٣٠ نائبة وموظفة برلمانية تقريباً.
- تمثل النساء ١٠٪ فقط من النواب في اليابان، ولكن باستخدام مجموعة أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي بشأن مراعاة المنظور الجنساني، عدّل البرلمان التشريعات الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين.
- استناداً إلى النتائج والتوصيات المنبثقة عن البحوث التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي، ينظر البرلمان الأيرلندي في اتخاذ تدابير جديدة للتصدي لضروب الإساءة والتحرش والمضايقة في الحياة السياسية.



السيد دان كاردين، رئيس مجلس منتدى البرلمانين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي، في المؤتمر العالمي التاسع للبرلمانين الشباب في فييت نام. © برلمان فييت نام

«العديد من الحواجز الاجتماعية، مثل التحيز ونقص الموارد المالية، تعترض طريق الشباب الذين يترشحون لشغل المناصب العامة. وفي بعض البلدان حواجز هيكلية أيضاً منها شروط متعلقة بسن الترشح للمناصب. ولتعزيز ديمقراطياتنا وتنشيطها، يجب علينا زيادة أعداد الشباب في برلماننا الوطنية من أجل إقامة مؤسسات ملائمة للغرض وقادرة على مواجهة تحديات المستقبل»

دان كاردين،

رئيس مجلس البرلمانين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي

- في أيلول/سبتمبر، اجتمع ما يقرب من ٣٠٠ برلماني شاب من ٧٠ دولة في فييت نام لحضور المؤتمر العالمي التاسع للبرلمانين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي من أجل مناقشة دور الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- قدّم الاتحاد البرلماني الدولي دعماً تقنياً لائتلاف الشباب البرلماني في زامبيا وساعده على وضع خطته الاستراتيجية التي اعتمدها في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.
- نظم الاتحاد البرلماني الدولي أربع مناقشات عبر الإنترنت للبرلمانين الشباب مع نواب آخرين وخبراء وقادة في المجتمع المدني بشأن قضايا مختلفة تمتد من المفاوضات بشأن المناخ إلى حقوق الإنسان.
- في أيلول/سبتمبر، تبادلت مجموعات الشباب والنواب في فييت نام الممارسات الجيدة والخبرات في إطار حلقة دراسية نظمها الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان «تعزيز القدرات الرقمية للشباب».
- احتفل الاتحاد البرلماني الدولي باليوم الدولي للشباب عن طريق شن حملة على وسائل التواصل الاجتماعي، ونشر بيانات بشأن مشاركة الشباب، ورؤج لحملة «نعم للشباب في البرلمان!».
- ييسر الاتحاد البرلماني الدولي مشاركة النواب الشباب في مجموعة من الأحداث العالمية الأخرى نظمتها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسة كوفي عنان.

عندما تكون البرلمانات تمثيلية، فإنها تكون أكثر قدرة على فهم إرادة الشعب والتعبير عنها. ولذلك يعمل الاتحاد البرلماني الدولي منذ أكثر من عشر سنوات على تجديد شباب البرلمانات. ووفقاً لأحدث بيانات صادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي، فإن الشباب دون سن الثلاثين يشكلون ٥٠٪ تقريباً من سكان العالم ولكنهم لا يمثلون سوى ٢,٨٦٪ من إجمالي عدد النواب على المستوى العالمي.

وفي عام ٢٠٢٣، واصل الاتحاد البرلماني الدولي ممارسة الضغوط كي تصح البرلمانات أكثر شباباً، ولا سيما عن طريق حملة نعم للشباب في البرلمان! التي يُدعى فيها النواب إلى الالتزام بأحد التعهدات الستة للحملة أو كلها. وتمتد تلك التعهدات من تعزيز حصص الشباب إلى مناصرة مشاركة الشباب. وبحلول نهاية العام، كان ١٥٠٠ من صناعات التغيير تقريباً قد التزموا بالحملة، بمن فيهم ٧١٩ نائباً من أكثر من ١٦٧ بلداً، و٦١ رئيس برلمان، و١٥ رئيس دولة وهيئة.

وازدهرت الحملة في أمريكا اللاتينية بخاصة. ففي حزيران/يونيو، عدّلت المكسيك دستورها لخفض سن الأهلية للانضمام إلى البرلمان من ٢١ عاماً إلى ١٨ عاماً. وقال النواب الذين ناصروا التغيير إنهم قد استلهموا من الحملة التي استُهلّت ورؤج لها إبان أحداث رئيسية في أوروغواي وشيلي.

وعدّلت زمبابوي وغابون والمكسيك دساتيرها بهدف إشراك المزيد من الشباب في برلماناتها، بما في ذلك عن طريق خفض سن الترشح لمنصب الرئاسة، ومواءمة سن أهلية النواب مع سن التصويت، وزيادة حصة المقاعد البرلمانية المخصصة للشباب. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن المكسيك في الفصل ٥ من الجزء ٢.

المزيد عن مشاركة الشباب

- واصل الاتحاد البرلماني الدولي بحوثه بشأن مشاركة الشباب في البرلمانات حتى أصبح الجهة الرسمية المؤتمنة على البيانات الخاصة بمتابعة غاية التنمية المستدامة ١٦-٧. واستخدمت مؤسسة Mo Ibrahim والعديد من وسائل الإعلام العالمية هذه البيانات.
- أنشأ برلمان زمبابوي ائتلاً للشباب وزاد حصته المخصصة للشباب، وتعمل جنوب أفريقيا - التي تقع إلى جنوب زمبابوي - على إنشاء ائتلاف للشباب.
- اتخذت الجمعية التشريعية الانتقالية في بوركينا فاسو خطوات لزيادة الحصة الانتخابية للشباب في البلاد.
- نظمت برلمانات البحرين ونيجيريا وغيانا برامج تدريبية للشباب والنواب استلهاً من الحملة.
- في تشرين الأول/أكتوبر، نشرنا تقريرنا الصادر كل عامين عن «مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية» الذي يبيّن أن البرلمانات أصبحت أكثر شباباً، ولكنها لا تزال بعيدة عن تمثيل الشباب تمثيلاً كافياً.
- في حزيران/يونيو، قامت فعالية نظمتها الاتحاد البرلماني الدولي عبر الإنترنت تحت شعار «نداء إلى صانعي التغيير الشباب!» بتقييم التقدم المحرز، وتبادل قصص النجاح، وحثت على اتخاذ المزيد من الإجراءات لتجديد شباب برلمانات العالم.

الهدف الاستراتيجي ٣: دعم البرلمانات المرنة والمبتكرة



السيد غافن ماكورميك من ائتلاف Climate TRACE يعرض المصادر الرئيسية لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري إبان الاجتماع البرلماني للاتحاد البرلماني الدولي في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف المعقود في دبي. © المجلس الوطني الاتحادي

تغيّر المناخ

يساعد التحول الرقمي البرلمانات على إزالة الكربون، مما يقلل من بصماتها الكربونية. وفي عام ٢٠٢٣، بدأنا حملتنا

المناخية تحت شعار «برلمانات

من أجل الكوكب» من أجل

تشجيع البرلمانات على

نشر ممارساتها الجيدة

في مجال خضرة البرلمان

والكوكب كليهما.

ولمساعدة البرلمانات في

هذا الصدد، نشرنا دليلاً

للبرلمانات بشأن إزالة الكربون

يحتوي على عشر توصيات للحد

من التأثير البيئي للبرلمانات ومن يعملون معها.

وقد وجهنا توصيات عدة منها زيادة اللجوء إلى الاجتماعات عبر الإنترنت

مثلاً، وشجّعنا البرلمانات على أن تستغني عن الورق في إجراءاتها، وهجر

المركبات التي تعمل بالوقود الأحفوري، وإدارة النفايات بفعالية أكبر.

وترد فيما يلي المزيد من المعلومات عن الحملة.

١٥٠٠٠٠

مشاهدة لمقاطع الفيديو المناخية
للاتحاد البرلماني الدولي

يجب أن تتمتع البرلمانات والبرلمانيون بالمرونة والقدرة على التكيف من أجل خدمة مصالح الشعوب. ويتطلب ذلك منهم اغتنام الفرص لتحسين التكنولوجيات المستخدمة فضلاً عن إدارة المخاطر غير المنظمة مثل الذكاء الاصطناعي وتغيّر المناخ. ويساعد مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على تسخير التكنولوجيات وأساليب العمل الجديدة فضلاً عن تبادل أفضل الممارسات فيما بينها. وإننا نستفيد من أبحاثنا وبياناتنا وأنشطتنا لتبادل المعرفة من أجل تعزيز قدرة البرلمانات على الاستيعاب والتطور والابتكار لمواجهة الصدمات الخارجية، مثل تغيّر المناخ.

الرقمنة

تتيح العلوم والتكنولوجيا بسرعة فرصاً جديدة للبرلمانات كي تعمل بفعالية أكبر. وفي أثناء جائحة كوفيد-١٩ مثلاً، حالت التكنولوجيات الإلكترونية والرقمية دون الإغلاق التام للبرلمان في وقت كان فيه الاتصال البشري ومن ثم الأعمال البرلمانية الشخصية مقيدين بشدة. وواصلت البرلمانات العمل باستخدام التكنولوجيات الإلكترونية والرقمية.

وفي عام ٢٠٢٣، دعمنا البرلمانات في جهودها لمواصلة الرقمنة عن طريق تنظيم حلقات عمل ونشر دليل للتحويل الرقمي، وتقديم خطة للبرلمانات من أجل توسيع نطاق استخدامها لأدوات مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

المزيد عن الرقمنة

- نظم الاتحاد البرلماني الدولي ندوات عبر الإنترنت بشأن البيانات البرلمانية وإدارة تكنولوجيا المعلومات ونشر ثلاثة أعداد من متبوع الابتكار للاتحاد البرلماني الدولي.
- اعتمدت البرلمانات الأعضاء، إبان الدورة السادسة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في المنامة بالبحرين، قراراً بشأن «الجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي».

«ستمكننا حملة 'برلمانات من أجل الكوكب' من إعادة تحديد دور الهيئات التشريعية من أجل توفير استجابة منسقة ومتضافرة بشأن قضايا مثل الاحترار العالمي والعدالة المناخية والتصحر والمخلفات الإلكترونية والتدهور البيئي. وتتطلب مواجهة هذه التحديات مزيداً من العمل السياسي المنسق في صفوف برلمانات البلدان الديمقراطية»

أوم بيرلا،

رئيس المجلس الأدنى لبرلمان الهند

المزيد عن تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

تخضير البرلمانات والكوكب

تشجّع حملة المناخ التي استهلها الاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس ٢٠٢٣ تحت شعار «برلمانات من أجل الكوكب» البرلمانات على أن تكون قدوة يحتذى بها عن طريق الحد من بصمتها الكربونية واتخاذ تدابير عملية لتنفيذ اتفاق باريس لعام ٢٠١٥ وقصر الاحترار العالمي على ١,٥ درجة مئوية.

وشاهد ما يقرب من ١٥٠ ٠٠٠ شخص من مختلف أنحاء العالم العشرات من دراسات الحالة والشهادات المسجلة بالفيديو التي أصدرها الاتحاد البرلماني الدولي. وتقدّم الأمثلة لمحة موجزة عن تأثير تغيّر المناخ في كل بلد في العالم وما يمكن للبرلمانات القيام به حيال ذلك عن طريق تسليط الضوء على أفضل المبادرات. وقد نُزّل دليل الاتحاد البرلماني الدولي من أجل برلمانات أكثر مراعاة للبيئة ومجموعة أدوات الحملة مئات المرات.

وأقبلت قيادات برلمانية من مختلف أنحاء العالم على الحملة، حيث أعرب العديد من رؤساء البرلمانات عن تأييدهم للحملة إما عن طريق فيديوهات أو مقالات رأي في الصحف الوطنية. وترجم برلمان اليابان الدليل المعنون «١٠ إجراءات من أجل برلمانات (ومن يعملون فيها) أكثر مراعاة للبيئة» إلى اللغة اليابانية. وأصدر برلمانا أنغولا وتايلند نسختيهما الخاصتين من الحملة.

وسعيّاً إلى جمع أمثلة بارزة على التشريعات والسياسات المناخية، يواصل الاتحاد البرلماني الدولي المساهمة في قاعدة بيانات [قوانين تغيير المناخ في العالم](#) التي تحتوي على أكثر من ٥٠٠٠ مثال لقوانين جمعها معهد غرانثام للبحوث بشأن تغيّر المناخ والبيئة التابع لكلية لندن للاقتصاد في المملكة المتحدة.

ويمكن الاطلاع في الفصل ١ من [الجزء ٢](#) على المزيد من التفاصيل عن كيفية مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في القانون الجديد لبنين بشأن إدارة النفايات.

ومع ذلك، يجب ألا نتهاون في هذا الصدد. فقد كان عام ٢٠٢٣ أدفاً عام في التاريخ المسجّل، حيث أفادت تقارير بزيادة وتيرة تجاوز العتبة البالغة ١,٥ درجة مئوية. وقد مكّن الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات من قطع شوط أطول بسرعة أكبر في تنفيذ اتفاق باريس ودعمها في سن التشريعات وإقرار الميزانيات ومساءلة حكوماتها.

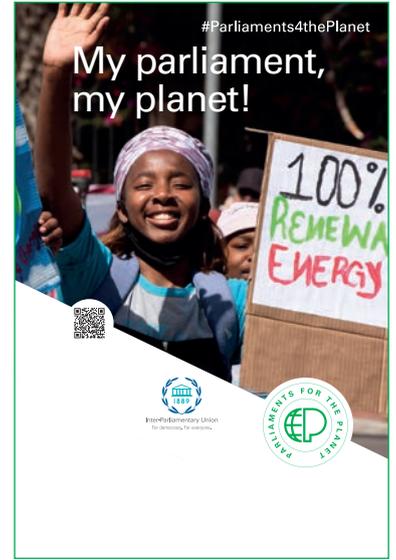
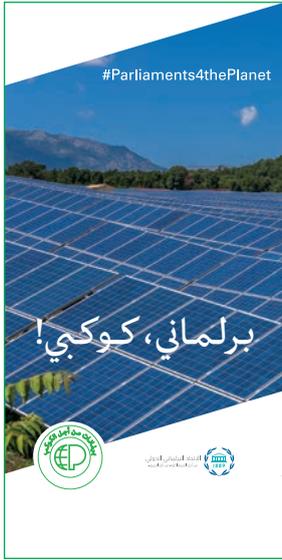
وأفادت ٥٠٪ تقريباً من البرلمانات الأعضاء المجيبة على الدراسة الاستقصائية للاتحاد البرلماني الدولي بأنها اتخذت إجراءات متعلقة بالمناخ كنتيجة مباشرة لمبادرات الاتحاد البرلماني الدولي وقراراته بشأن المناخ في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٢.

ولأول مرة في التاريخ، جلس الاتحاد البرلماني الدولي على طاولة المفاوضات المناخية التي دارت إبان الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف المعقودة في دبي بالإمارات العربية المتحدة. فعوضاً عن استضافة حدث جانبي كما كان الحال في الدورات السابقة، تمكّننا من ضمان اضطلاع البرلمانات بدور مركزي أكبر في عملية التفاوض إبان مؤتمر الأطراف عن طريق استضافة اجتماعات برلمانية بالشراكة مع الإمارات العربية المتحدة في المناطق المركزية لمؤتمر الأطراف.

وفي دبي، تبادل كبار خبراء المناخ رؤى بشأن التكيف والتمويل المستدام وآلية الخسائر والأضرار فضلاً عن تعزيز الرقابة البرلمانية على اتفاق باريس. وحثت الوثيقة الختامية للاجتماع البرلمانات على أن ترفع سقف طموحاتها فيما يتعلق بالمساهمات المحددة وطنياً، وأن تعزز التعاون الدولي، وأن توفر المزيد من التمويل، ولا سيما للبلدان النامية بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسجّلت هذه الاجتماعات البرلمانية أكبر نسبة مشاركة في تاريخ دورات مؤتمر الأطراف بحضور ٤٠٠ مشارك من ٧٠ بلداً.



السيد صمويل تيو، الرئيس السابق لبرلمان توفالو، حصل على جائزة كره-باسي لعام ٢٠٢٣ تكريماً لتاريخه الاستثنائي في مجال العمل المناخي.
© الاتحاد البرلماني الدولي / برلمان أنغولا



صور من حملة الاتحاد البرلماني الدولي المناخية «برلمانات من أجل الكوكب»

المزيد عن تغيير المناخ

- نظم الاتحاد البرلماني الدولي العديد من الأحداث للنواب والموظفين البرلمانيين في الفترة السابقة للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، بما في ذلك ما يلي:
- في تشرين الأول/أكتوبر، نظم الاتحاد البرلماني الدولي ورابطة الأمناء العاملين للبرلمانات مناقشة عبر الإنترنت بشأن تضيير البرلمانات حضرها أكثر من ٦٠ موظفاً برلمانياً.
 - ندوتان بين القطاعات نُظمتا عبر الإنترنت في تشرين الثاني/نوفمبر بحثتا أولاً العلاقة بين المناخ والصحة ثم المناخ والسلام والأمن.
 - بعد نشر نشرة مواضيعية للاتحاد البرلماني الدولي مع برنامج Adaptation at Altitude، نُظمت حلقة دراسية للبرلمانيين نظرت في كيفية تأثير تغيير المناخ في الجبال ومن يعتمدون عليها.
 - حلقة نقاش بشأن إجراءات الرقابة على المناخ في الدورة السادسة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي ركزت على كيفية عمل البرلمانات والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات معاً بشكل أفضل للإشراف على الإنفاق الوطني على السياسات والمشاريع المرتبطة بالمناخ.
 - ندوة عبر الإنترنت في أيار/مايو بشأن أحدث النتائج العلمية الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ نُظمت بالشراكة مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ.
 - في آب/أغسطس ٢٠٢٣، حلقة دراسية إقليمية بشأن العمل المناخي والتنمية المستدامة لبرلمانات أمريكا اللاتينية والكاريبي في سان خوسيه بكوستاريكا نُظمت بالتعاون مع الجمعية التشريعية لكوستاريكا.

الذكاء الاصطناعي

البرلمانات في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك في رومانيا وسلوفينيا وماليزيا، لمساعدتها على التفاعل مع الأوساط الأكاديمية بشأن مجموعة من الموضوعات مثل جودة الهواء وأمن الطاقة. وشارك الاتحاد البرلماني الدولي في أسبوع جنيف لدبلوماسية العلوم الذي عُقد في أيار/مايو ووقف على الطرائق المتاحة لتسخير القوة الناعمة للعلوم من أجل تشجيع البلدان على التعاون.

وأخيراً، عززنا عملنا المرتبط باستشراف المستقبل. فلا شك في أن النواب يمثلون ناخبهم الحاليين ولكنهم مسؤولون أيضاً أمام الأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق، رحبنا، مع برلمان أوروغواي، بنواب من جميع أنحاء العالم في مؤتمر القمة العالمي الثاني للجان المستقبل في أيلول/سبتمبر.

ونظرت القمة في ديمقراطية المستقبل، والعلاقة بين الذكاء الاصطناعي والبرلمانات، وستتري نتائجها المناقشات إبان مؤتمر القمة للأمم المتحدة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤.

كان الذكاء الاصطناعي موضوعاً رئيسياً آخر بالنسبة لنا في عام ٢٠٢٣، حيث دفع التطور السريع للتكنولوجيا العديد من الخبراء إلى التحذير من آثارها المحتملة على الديمقراطية. وشرع الفريق العامل التابع للاتحاد البرلماني الدولي والمعني بالعلوم والتكنولوجيا، إبان الدورة السابعة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في أنغولا، في العمل على إعداد ميثاق دولي بشأن أخلاقيات العلم والتكنولوجيا من شأنه أن يزود البرلمانات بمجموعة من المبادئ والقيم لتوجيه عملها في هذا المجال.

وعمل **مركز الابتكار في البرلمان** التابع للاتحاد البرلماني الدولي مع البرازيل لإطلاق العنان لقوة الذكاء الاصطناعي، ومعالجة البيانات المدرجة في كميات هائلة من الوثائق بغية فهم كيفية خدمة المواطنين البرازيليين بشكل أفضل. ولدى المركز مسارات عمل متعددة لمساعدة البرلمانات على تسخير التكنولوجيا الجديدة وتعزيز قوتها وفعاليتها في هذه العملية.

ومن المنطلق ذاته، ما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يبحث عن طرائق أخرى لربط البرلمانات بأحدث العلوم والتكنولوجيا. وهو يعمل مع

الهدف الاستراتيجي ٤: تحفيز العمل البرلماني الجماعي

ولما كان الاتحاد البرلماني الدولي منظمة مخصصة للحوار السياسي، فقد يكون من الصعب أحياناً إظهار النتائج. ولكن التحدث في حد ذاته جزء حيوي من عملية بناء الثقة، ونحن ملتزمون بحشد النواب منذ تأسيس منظماتنا في عام ١٨٨٩. ويوفر الاتحاد البرلماني الدولي قناة اتصال تكميلية - وغالباً ما تكون غير رسمية وسرية - للبلدان، ولا سيما البلدان التي نشب بينها نزاع، من أجل إجراء حوار.

بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، بلغت الثقة داخل المجتمع العالمي أدنى مستوياتها، حيث أدت الحرب في أوكرانيا وغزة إلى انقسام الرأي العام في جميع أنحاء العالم. وبدون مستوى معين من الثقة والتعاون، سيكون من الصعب إيجاد حلول دائمة لتغير المناخ والتجارة والوقاية من الأوبئة في المستقبل، فضلاً عن السلام والأمن ومجموعة من التحديات العالمية الأخرى.

الحوار والدبلوماسية البرلمانية

ما انفكت برلمانات العالم تُظهر التزامها بتعددية الأطراف بغض النظر عن السياق العالمي عن طريق عضويتها المستمرة والنشطة في الاتحاد البرلماني الدولي. وفي عام ٢٠٢٣، انضمت ليبريا (مجدداً) وجزر البهاما إلى الأسرة البرلمانية العالمية، مما زاد عدد البرلمانات الأعضاء إلى ١٨٠ برلماناً عضواً. فدنا الاتحاد البرلماني الدولي خطوة أخرى من تحقيق هدف العضوية العالمية. ويتيح الاتحاد البرلماني الدولي، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، فرصة حيوية للسياسة من مختلف أنحاء العالم للتعبير عن آرائهم. وهذا هو السبب في أن كل برلمان في العالم تقريباً عضو في الاتحاد البرلماني الدولي.



النائبان هالة رمزي فايز (البحرين) وملفين بوبا (سورينام) يقدمان إعلان المنامة إبّان الدورة ١٤٦ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في البحرين.
© برلمان البحرين



السيدة كارولينا سيركويرا، رئيسة برلمان أنغولا الذي استضاف الدورة ١٤٧ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي.
© برلمان أنغولا

وإلى جانب توفير منبر للتواصل مع النواب من الاتحاد الروسي وأوكرانيا (يُرجى الاطلاع على إطار التأثير التالي)، يحتفظ الاتحاد البرلماني الدولي بقنوات اتصال مفتوحة بين الكوريتين، وكلا جانبي الخط الأخضر في قبرص، وكذلك بين إسرائيل وفلسطين.

وأتاحت دورتا جمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودتان في عام ٢٠٢٣ في البحرين وأنغولا فرصة كبيرة للنواب من مختلف أنحاء العالم للالتقاء والتحدث، بما في ذلك للنواب من البلدان التي بينها حرب.

المزيد عن تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي يدعم الأطفال المتضررين من الحرب في أوكرانيا

إذ مر أكثر من عامين على نشوب الحرب في أوكرانيا ولا توجد أي بوادر للتوصل إلى تسوية سلمية مقبولة للطرفين قريباً، بات [فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا](#) من المحافل القليلة المتبقية التي يمكن للسياسيين الروسين والأوكرانيين التواصل عن طريقها.

وعقد فريق العمل، منذ إنشائه في آذار/مارس ٢٠٢٢، اجتماعات متعددة، وأجرى زيارات إلى مواقع رئيسية في الاتحاد الروسي وأوكرانيا في تموز/ يوليو ٢٠٢٢، وأجرى مشاورات حضورية مع الوفود البرلمانية من كلا البلدين كل ستة أشهر في سياق جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي.

وقد اتفق الطرفان من حيث المبدأ على التركيز على المشكلات الأربعة المشتركة الناشئة عن خطط السلام المختلفة وهي السلامة النووية، والأمن الغذائي، والوصول إلى أسرى الحرب وطريقة معاملتهم، والمواقع الضعيفة بيئياً. وقرر فريق العمل مؤخراً المضي قدماً في العمل المتعلق بالآلاف الأطفال الأوكرانيين المتضررين من الحرب. وتلقى فريق العمل معلومات من كلا الطرفين، وهو يعمل حالياً مع هيئة أخرى تابعة للاتحاد البرلماني الدولي، وهي اللجنة المعنية بالتشجيع على احترام القانون الدولي الإنساني، لوضع خطوات عملية للتعامل مع العواقب الإنسانية للحرب.

وانصب التركيز على منطقة الساحل إبان الدورة السابعة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في أنغولا، ولا سيما في يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر عندما عُقدت القمة البرلمانية العالمية الثانية بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وناقش البرلمانيون في هذه القمة سبل تمهيد الطريق لتحقيق السلام وتشكيل مستقبل أفضل لضحايا الإرهاب.

ونظّم الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الشعبي الوطني الجزائري، في وقت سابق من هذا العام، حلقة دراسية إقليمية لمئات البرلمانيين بشأن إشراك المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف والإرهاب.

وقد كثفنا عملنا في هذا الإطار لإشراك النواب في المناقشات بشأن السلام والأمن وتغيّر المناخ ونزع السلاح. وبحلول نهاية العام، سترنا توقيع جزر سليمان وسري لانكا والصومال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصديقها على المعاهدة نفسها، مما وسّع نطاق تغطية هذه المعاهدة الحيوية.

المزيد عن الحوار والدبلوماسية البرلمانيين

- في حزيران/يونيو، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان المملكة المغربية مؤتمراً (هو الأول من نوعه على المستوى العالمي) بشأن الحوار بين الأديان ضم برلمانيين وممثلين عن الأديان والمعتقدات وقادة من المجتمع المدني وخبراء آخرين. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال العلاقة بين الأديان في الفصل ٦ من الجزء ٢.
- واصل الاتحاد البرلماني الدولي تطوير شبكته من المنظمات ذات التفكير المماثل للنهوض بنماذج جديدة بشأن السلام والأمن البشري والمشارك. في الدورة السابعة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في لواندا، ناقش فريق جرد الأدوات المتاحة للنواب لإجراء الحوارات وسن التشريعات وممارسة الوظائف الرقابية من أجل تحقيق السلام.
- في لواندا أيضاً، بحثت جلسة استماع للخبراء الأثر الاجتماعي والإنساني لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي.
- في تشرين الأول/أكتوبر، جمع الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان الهند قادة برلمانيين من ٢٠ اقتصاداً رئيسياً في العالم لحضور ما يُسمى «قمة برلمانات مجموعة العشرين» لتوفير بُعد برلماني في متابعة نتائج قمة مجموعة العشرين المعقودة في أيلول/سبتمبر.
- نظّم الاتحاد البرلماني الدولي على مدى العام العديد من الندوات عبر الإنترنت بشأن السلام والأمن، منها ندوة في تشرين الثاني/نوفمبر استناداً إلى منشور للبرلمانيين بعنوان تأمين مستقبلنا المشترك. وناقش أكثر من ١٠٠ نائب وخبير العلاقة بين السلام وتغيّر المناخ ونزع السلاح.
- في أيلول/سبتمبر، دعونا النواب إلى مدينة كوي نون بفييت نام لحضور اجتماع برلماني يُعنى بتسخير العلوم من أجل السلام بغية تقريب العلم من المشرعين المكلفين بحل القضايا الإقليمية والعبارة للحدود، مثل قضايا المياه أو الطاقة.
- في تشرين الثاني/نوفمبر، شارك الاتحاد البرلماني الدولي في أسبوع جنيف للسلام، بما في ذلك مجموعة من الفيديوهات الرقمية، وناقش أهمية الأمن المشترك في ظل التوترات الدولية المتزايدة.
- في كانون الأول/ديسمبر، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي، بالشراكة مع المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، حلقة دراسية بشأن الإجراءات البرلمانية للتصدي للأسلحة غير المشروعة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سافرت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة توليا أكسون، إلى إسرائيل والضفة الغربية في أول رحلة رسمية لها منذ انتخابها إلى منصبها في تشرين الأول/أكتوبر. وفي تاريخ إعداد هذا التقرير، كان السلام بعيد المنال في منطقة الشرق الأوسط وكانت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بقضايا الشرق الأوسط تسعى بنشاط إلى توفير منبر للحوار بين البرلمانيين في المنطقة، بمن فيهم ممثلون من إسرائيل وفلسطين.



السيدة توليا أكسون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، زارت إسرائيل والضفة الغربية في أول رحلة رسمية لها. © الاتحاد البرلماني الدولي

وبغض النظر عن الجمعيات، شارك الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارتن تشونغونغ، في جهود مباشرة لإحلال السلام في بوركينافاسو وغينيا ومالي، حيث التقى بالسلطات والنواب للاستماع إلى رؤيتهم للمستقبل وتقديم الدعم كي تعود البلاد إلى النظام الديمقراطي. ويعاني العديد من المواطنين في المنطقة من الفقر الذي ازداد سوءاً بسبب الإرهاب والآثار المتفاقمة لتغيّر المناخ والأمية والبطالة.



السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، في زيارة لمجتمع من النازحين في بوركينافاسو. © الاتحاد البرلماني الدولي

التعاون مع الأمم المتحدة



السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.
© الاتحاد البرلماني الدولي

«يسرني بخاصة التعاون الوثيق والفعال بين مكاتبتنا في تنظيم هذا الحدث، والعروض والمناقشات القيمة والمثيرة للاهتمام، وتأييد البرلمانين المشاركين لوثيقة التعهدات»

فولكر تورك،

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

عقب حلقة دراسية بشأن حقوق المرأة نُظمت

في الاتحاد البرلماني الدولي في حزيران/يونيو

أصبح إشراك النواب في العلاقات الدولية أهم من أي وقت مضى في عام ٢٠٢٣. ونظّم الاتحاد البرلماني الدولي، في افتتاح الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أول اجتماع للنواب على هامش هذا الأسبوع المهم والرفيع المستوى في نيويورك. واضطلع زهاء ٤٨٪ من المجيبين على الدراسة الاستقصائية السنوية التي يعممها الاتحاد البرلماني الدولي على الأعضاء بأنشطة مشتركة مع أفرقة قطرية للأمم المتحدة أو وكالات تابعة للأمم المتحدة، ارتفاعاً من ٣٤٪ في عام ٢٠٢١.

وإلى جانب العدد غير المسبوق للنواب المشاركين في عملية الاستعراض الدوري الشامل، عزز الاتحاد البرلماني الدولي مشاركته في آلية أخرى للأمم المتحدة هي اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وشمل ذلك التواصل مع القادة البرلمانيين وعقد ندوتين متخصصتين عبر الإنترنت في نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر. وضمت ستة بلدان نواباً في وفودها إلى اجتماع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأفادت ما لا يقل عن ثمانية برلمانات من أصل ١٢ برلماناً شملت الدراسة الاستقصائية بأنها تشارك الآن في عمليات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولا سيما صياغة التقارير الوطنية، والتحدث مع اللجنة، ومتابعة الملاحظات الختامية.

وإذ بلغنا منتصف مدة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، باتت أهداف التنمية المستدامة مجالاً آخر للتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة وعملياتها. وقد أشرنا البرلمانات بطرائق متعددة في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماع للبرلمانيين من جميع أنحاء العالم على هامش منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في نيويورك، [والندوة الإقليمية الخامسة المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي نظّمها الاتحاد البرلماني الدولي بالاشتراك مع مجلس نواب الشعب الوطني في الصين.](#)

المزيد عن التعاون مع الأمم المتحدة

- في نيسان/أبريل، شارك وفد من منتدى البرلمانين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي في منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وأحداثه الجانبية في نيويورك.
- في حزيران/يونيو، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في إطار المبادرة الرامية إلى الاحتفال بمرور ٧٥ عاماً على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مائدة مستديرة برلمانية مشتركة بشأن حقوق المرأة، وأصدرا نسخة جديدة من دليل البرلمانين بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في مجال المساواة في صنع القرار، بما في ذلك عن طريق بدء مناقشة عامة في شباط/فبراير وإشراك دبلوماسيين ونواب ومنظمات من المجتمع المدني.
- شاركت برلمانات ألمانيا وأوروغواي والبحرين وبوتان وسلوفينيا والفلبين وكوستاريكا ونيكاراغوا بنشاط في عمليات مثل صياغة التقارير الوطنية والمناقشات والحوارات مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ومتابعة الملاحظات الختامية.

- انصب التركيز على المياه في جلسة الاستماع البرلمانية السنوية التي حضرها ٢٥٠ نائباً وموظفاً برلمانياً من أكثر من ٦٠ دولة، وهي مبادرة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة.
- عُقدت حلقات دراسة إقليمية بشأن دور البرلمان في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لفائدة البرلمانات في مناطق أوروبا الشرقية وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي على مدى العام.
- في شباط/فبراير، واصل الاتحاد البرلماني الدولي عمله لتعبئة البرلمانات دعماً لحقوق الطفل عن طريق المشاركة في تنظيم حلقة عمل مع لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة.
- نظّم الاتحاد البرلماني الدولي أحداثاً جانبية إبان الدورة السادسة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في البحرين بشأن التغطية الصحية الشاملة والتربية الجنسية الشاملة.
- في آذار/مارس، رحّب الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بخمسة وسبعين نائباً في اجتماعهما السنوي إبان دورة لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة. وركزت المناقشات على القيادات النسائية في مجال الابتكار التكنولوجي، ومكافحة العنف الذي تيسره التكنولوجيا، وتعزيز استخدام البرلمانات للتكنولوجيا من أجل المساواة بين الجنسين.

الهدف الاستراتيجي ٥: تعزيز المساءلة في الاتحاد البرلماني الدولي

متابعة مبادرات الاتحاد البرلماني الدولي

يولي الاتحاد البرلماني الدولي أهمية كبيرة للحوار، ولكننا نشجّع أيضاً البرلمانات الأعضاء على متابعة الإعلانات والقرارات وغيرها من مبادرات الاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى دعم الديمقراطية والسلام والتنمية المستدامة. وقد كانت برلماننا الأعضاء نشطة في هذا الصدد.

وتستند العملية الحالية لمتابعة نتائج الاتحاد البرلماني الدولي إلى ركائز عدة هي: عملية إعداد التقارير السنوية، وجزء خاص للمساءلة في الجمعيات، وأعمال المتابعة التي تقوم بها اللجان الدائمة وغيرها من الهيئات التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، والعمل البرنامجي للاتحاد البرلماني الدولي على الصعيد العالمي والوطني، ومواد الاتصال الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي والتي تسلط الضوء على الممارسات البرلمانية الجيدة على منصات وسائل الإعلام الرقمية والاجتماعية الخاصة به.

ومن أصل ٤٥ برلماناً كان من المقرر أن تشارك في عملية إعداد التقارير في عام ٢٠٢٣، رد ٣٢ برلماناً على الدراسة الاستقصائية المعنية، وهو ما يعادل نسبة قدرها ٧١٪ ويمثل تحسناً ملحوظاً مقارنةً بمعدل الرد المسجل في عام ٢٠٢٢ والبالغ ٢٢٪. وأفادت قرابة ٤٠٪ من البرلمانات المحيية بأن جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي أثرت في تشريعاتها الوطنية أو قراراتها الأخرى، ارتفاعاً من ٣٧٪ في عام ٢٠٢٢ و ٢٨٪ في عام ٢٠٢١.

الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد كلها مقومات حيوية للديمقراطيات البرلمانية. وهي أيضاً عوامل نجاح حاسمة لضمان تحقيق الاتحاد البرلماني الدولي أهدافه الاستراتيجية. ويرعى الاتحاد البرلماني الدولي ثقافة المساءلة المتبادلة على جميع المستويات - بين البرلمانات الأعضاء، وبين البرلمانات الأعضاء والاتحاد البرلماني الدولي، وداخل أمانة الاتحاد البرلماني الدولي، بما فيها مكاتبها في جنيف ونيويورك وفيينا. ويشرف الفريق العامل المعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح التابع للاتحاد البرلماني الدولي على جميع التدابير الرامية إلى جعل المنظمة أكثر شفافية. وتُعدّ اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي محركاً رئيسياً لنجاح الاستراتيجية الشاملة للاتحاد البرلماني الدولي.

٢٦٥٠٠

إشارة إعلامية إلى
الاتحاد البرلماني الدولي



فريق الاتصالات التابع للاتحاد البرلماني الدولي يجري مقابلات مع عشرات النواب كل عام. وهو يجري في هذه الصورة مقابلة مع النائب باتريك أسيرفادن من موريشوس.
© برلمان البحرين

حوكمة الاتحاد البرلماني الدولي

وفي حزيران/يونيو، أبرم الاتحاد البرلماني الدولي اتفاقاً مع حكومة أوروغواي بشأن إنشاء أول مكتب إقليمي للاتحاد البرلماني الدولي في مونتيفيديو. وسيوطد المكتب المزمع التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي عن طريق تشجيع التعاون البرلماني الدولي ومساعدة الاتحاد البرلماني الدولي على تنفيذ استراتيجيته العالمية.



السيدة بياتريس أرجيمون، رئيسة الجمعية العامة ومجلس الشيوخ في أوروغواي.
© برلمان البرتغال

نظراً لأن الحوكمة تتعلق أيضاً بالسلوكيات، فقد وضع الاتحاد البرلماني الدولي سياسات جديدة في عام ٢٠٢٣، منها مدونة لقواعد سلوك مسؤولي الإدارة في الاتحاد البرلماني الدولي فضلاً عن سياسة لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، والتصدي له إبان الجمعيات وغيرها من الأحداث التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي. وشرع الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً في العمل على وضع المسودة الأولى لسياسة بشأن استدامة أحداثه وعملياته.

«هذه لحظة حاسمة لأوروغواي والاتحاد البرلماني الدولي. فأول مرة، سيُنشأ مكتب إقليمي في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ولقد عاشت بلادي رحلة طويلة من الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون حتى أصبحت الديمقراطية الكاملة التي نفخر بها اليوم. ويمنحنا ذلك أساساً قوياً لإنشاء مكتب الاتحاد البرلماني الدولي المستقبلي الذي سيتيح للبرلمانيين الاجتماع لتعزيز الأنظمة الديمقراطية والبرلمانات في المنطقة وخارجها»

بياتريس أرجيمون،

رئيسة الجمعية العامة

ومجلس الشيوخ ونائبة رئيس أوروغواي

وعضو في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي

الاتصالات والتحول الرقمي

ولقد قمنا أيضاً بتكليف استراتيجية الاتصالات من أجل الوصول إلى الجمهور المنشود في كل مكان عن طريق التركيز بشكل أكبر على منصات شركة Meta (فيسبوك وإنستغرام) ولينكدإن. وعلى الرغم من الفوضى المستمرة على منصة X (تويتر سابقاً)، فقد حققنا نجاحاً ملحوظاً في الحملة المناخية التي شنها الاتحاد البرلماني الدولي حتى يوم ٣٠ حزيران/يونيو بمناسبة اليوم الدولي للبرلمانية والتي أسفرت عن ٢,٧ مليون انطباع (أي عدد المرات التي يظهر فيها منشور الاتحاد البرلماني الدولي على صفحة المستخدم) في غضون سبعة أيام.

وفضلاً عن ذلك، شهد عام ٢٠٢٣ تحسناً في تغطيتنا الإعلامية إذ ارتفع عدد الإشارات إلى منظمنا من ٢٣ ٩٠٠ إشارة في عام ٢٠٢٢ إلى ٢٦ ٥٠٠ إشارة في عام ٢٠٢٣، بما في ذلك تغطية من الدرجة الأولى في الصحف التالية: The New York Times و The Guardian و Le Temps و Politico و Hindustan Times و El Universal.

وبدأت الاستثمارات في قاعدة بيانات أعضاء البرلمان توثي ثمارها، إذ جمعت بيانات الاتصال الخاصة بما عدده ٢٤ ٠٠٠ جهة بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، بما يشمل جميع المشاركين في أحداث الاتحاد البرلماني الدولي والأعضاء الجدد في المجالس البرلمانية بعد الانتخابات.

بحلول نهاية السنة الثانية من استراتيجية الاتصالات للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، كانت معظم المؤشرات إيجابية، دليلاً على بروز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي وتزايد أهميته وتأثيره.

والهدف الرئيسي من استراتيجية الاتصالات هو إبراز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه مورداً عالمياً للبرلمانات وعنها وفيما بينها. والاستراتيجية موجهة في المقام الأول إلى نواب العالم البالغ عددهم ٤٦ ٠٠٠ نائب فضلاً عن المنظومة العامة التي يعملون في إطارها، بما في ذلك السلطة التنفيذية والسلك الدبلوماسي والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية.

وفي عام ٢٠٢٣، عززنا خدمات الاتصال التي نقدّمها للبرلمانات الأعضاء عن طريق تسليط الضوء على المزيد من الممارسات البرلمانية الجيدة، وإجراء مقابلات مع عشرات النواب، وتوفير فيديوهات بناء على الطلب وبرامج بث مباشر لأحداث الكبيرة، ودعم القادة والموظفين في الاتحاد البرلماني الدولي على وسائل التواصل الاجتماعي، واستعراض نموذج التواصل بين الأمانة والبرلمانات الأعضاء.

ونواصل الاستثمار بشدة في اتصالاتنا الرقمية بالحرص على تحديث المنصات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي المتعددة الخاصة بنا وفقاً لأحدث التوجهات، وتعبئتها بالدراسات الفردية والقصص بشأن النواب والمحتويات الإيجابية والجذابة التي تركز على الحلول التي تتمحور حول البرلمانات.

تحت المجهر

الهدف السياساتي ١ - تغير المناخ



تغير المناخ يزهق الأرواح ويدمر حياة الناس ويزعزع استقرار المجتمعات ويضر بالبيئة ويخل بالأمن في جميع أنحاء العالم. ولذلك فإن العمل المناخي هو الأولوية الأولى للاتحاد البرلماني الدولي في الفترة الاستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٦. ومن هذا المنطلق، ما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يتعاون مع جهات شريكة من منظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لمساعدة البرلمانات على التقدم في تنفيذ اتفاق باريس وغيره من اتفاقات المناخ. وهو يدعم تسريع جهود التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على تحمل آثارها فضلاً عن العمل فيما يخص قضايا بيئية أخرى.

دعم بنن في حماية بيئتها

عندما التمسست بنن الدعم في إدارة المواد الكيميائية ونفاياتها، ربط الاتحاد البرلماني الدولي هذا البرلمان الواقع في غرب أفريقيا بخبراء في الأمم المتحدة ونظّم دورة تدريبية للبرلمانيين.

وبعد أقل من عام، أقرت الجمعية الوطنية القانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن إدارة المنتجات الكيميائية ونفاياتها، بهدف المساعدة على حماية صحة سكان بنن البالغ عددهم ١٣ مليون نسمة وسكان المنطقة بأسرها.

فالمواد الكيميائية، التي تشمل الأسمدة والمبيدات الحشرية التي تُرش على محاصيل القطن، تُستخدم على نطاق واسع في بنن ولكنها غالباً ما تُستخدم بدون قدر كافٍ من المعرفة أو الدراية بالمخاطر. وفي أحد مواسم الحصاد، أدت المبيدات إلى تسمم ١٤٧ شخصاً، منهم عشرة فقدوا حياتهم.



شجرة باوباب في خضم عاصفة رملية في بنن.

Kaksonen / Biosphoto via AFP ©

واستعرضت حلقة العمل حالة إدارة المواد الكيميائية والنفايات في أفريقيا، فضلاً عن التحديات والقضايا الرئيسية المرتبطة بذلك. وقدمت لمحة عامة عن العمليات الدولية الرئيسية لإدارة المواد الكيميائية والنفايات فضلاً عن التدابير الوطنية المناسبة.

وبعد أقل من عام، سن أعضاء الجمعية الوطنية، البالغ عددهم ١٠٩ أعضاء، القانون الجديد الشامل وصوتوا لصالحه، وكانت مواد القانون الثماني والسبعون تتماشى مع مضمون حلقة العمل على نحو وثيق. ويحدد القانون التزامات الدولة والمهنيين والمجتمع المدني فضلاً عن قواعد الإنتاج والتسويق والتسجيل والاستيراد والتصدير والتعبئة والتوسيم والترويج والتخلص والاسترداد والتعقب والتتبع وغيرها.

وتُبين هذه النتيجة الناجحة كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يربط البرلمانات بالخبرات العالمية ويُمكنها من أداء وظائفها بفعالية أكبر، بما في ذلك في القضايا البيئية ذات الأولوية القصوى.

وشمل نهج بنن التصديق على اتفاقات دولية مثل اتفاقيات بازل وروتدام واستكهولم وميناماتا. وأرادت بنن اعتماد القوانين واللوائح المناسبة في إطار التعهدات المترتبة على تلك الاتفاقات.

ونتيجةً لذلك، أحاطت الجمعية الوطنية في بنن علماً على الفور بإصدار الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرة سياسية مشتركة في عام ٢٠٢١ للحث على التعافي من جائحة كوفيد-١٩ بطريقة مراعية للبيئة. وحددت المذكرة خمسة مجالات للعمل، منها إدارة المواد الكيميائية والنفايات، ودعت البرلمانات إلى التواصل معهما إذا كانت بحاجة إلى المساعدة التقنية. وفي عام ٢٠٢٢، التمتت الجمعية الوطنية في بنن تلك المساعدة.

وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، قام الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والجمعية الوطنية في بنن بتصميم وتنظيم حلقة عمل ليوم واحد من أجل ٥٠ نائباً في كوتونو - وهي أكبر مدينة في بنن. وتولى خبيرٌ من برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنظيم حلقة العمل شخصياً، في حين حضر خبراء آخرون حلقة العمل عن بُعد. وقدم خبيرٌ من بوركينا فاسو رؤيته وخبراته أيضاً.

الهدف السياسي ٢ - الديمقراطية والبرلمانات القوية



وبدأ إعداد مجموعة أدوات التقييم الذاتي في عام ٢٠١٩ في إطار شراكة أقامها الاتحاد البرلماني الدولي مع مجموعة من المنظمات البرلمانية والأطراف المهتمة الأخرى. وبعد أن شارك موظف في برلمان باكستان في فريق نقاش تناول نسخة مبكرة من مجموعة الأدوات، رأى أنها تحتوي على إمكانات واعدة لبلده فاقترح إجراء تقييم ذاتي. وسرعان ما اكتسبت هذه الفكرة تأييداً سياسياً في مجلس الشيوخ.

ويستند التقييم الذاتي إلى ٢٥ مؤشراً، لكل منها معايير عدة. وقُسمت تلك المؤشرات إلى سبع غايات على أساس صيغة الغايتين ٦ و٧ من هدف التنمية المستدامة ١٦ الذي اعتمده الأمم المتحدة.

وشكّل مجلس الشيوخ لجنة توجيهية من ثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ عملوا بشكل وثيق مع الأمين العام لمجلس الشيوخ وبدعم من أمانة مجلس الشيوخ، بما في ذلك وحدة التطوير الرقمي البرلمانية.

ونظراً إلى ضيق الوقت والأولويات المتنافسة، كان من الصعب على أعضاء مجلس الشيوخ والموظفين البرلمانيين تكريس وقت لإجراء هذا التقييم. وفي الوقت نفسه، فإن شرط العثور على أدلة بشأن ما يقرب من ٥٠٠ معيار جعل إجراء التقييم مهمة أكثر تعقيداً وصعوبةً.

ولكن في نهاية المطاف، تسنى إنجاز التقييم بعد ثلاثة أشهر من القرار الأولي بإجرائه. وجمعت التعليقات والتعليقات في وثيقة واحدة - بما في ذلك الأدلة والدرجات والتوصيات للتغيير - وقُدّمت إلى رئيس مجلس الشيوخ للموافقة عليها.

يؤمن الاتحاد البرلماني الدولي بأن الديمقراطية هي

أكثر أشكال الحوكمة فعالية وأفضل طريقة لتحويل

احتياجات السكان إلى واقع عن طريق إطار تشريعي أو نيابي. ومن ثم، فإن البرلمانات القوية ليست عماد الديمقراطية فحسب، وإنما هي أيضاً عامل أساسي للتنمية، فهي تمثل الشعب، وتسن القوانين، وتعتمد الميزانيات، وتساؤل الحكومات. ويساعد الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه المنظمة العالمية للبرلمانات، البرلمانات على أن تصبح أكثر فعالية وشفافية واستجابة وشمولية وتشاركية وتهيئاً وخضوعاً للمساءلة.

باكستان تجري اختباراً ذاتياً للمؤهلات الديمقراطية لمجلسها الأعلى

الديمقراطية ليست مفهوماً سهل القياس، ولكن عندما أصدر الاتحاد البرلماني الدولي وشركاؤه مؤشرات البرلمانات الديمقراطية، جرّبت العديد من البرلمانات مجموعة أدوات التقييم الذاتي هذه، بما فيها مجلس الشيوخ الباكستاني.

وقد خضعت مقومات الديمقراطية في باكستان - منذ استقلالها في عام ١٩٤٧ - للضغط في كثير من الأحيان. وعلى الرغم من الجهود المتعددة المبذولة لإقامة نظم ديمقراطية، فقد ظل ترسيخ المعايير والممارسات الديمقراطية مهمة صعبة. وأصدر مجلس الشيوخ الباكستاني ١٤ توصية من أجل زيادة فعالية مؤسسته بعد تقييم مواطن قوته وضعفه.



مبنى البرلمان، إسلام آباد، باكستان.
Muhammad Reza / Anadolu via AFP ©

- وضع أحكام قانونية تتعلق بالمساواة في الوصولين المادي والشبكي إلى مبنى البرلمان وعملياته وإجراءاته لجميع المواطنين بغض النظر عن حالة الإعاقة أو الاحتياجات الخاصة الأخرى
- إعداد مرجع أو دليل أو وثيقة مماثلة لتقييم الأثر تحدّد إجراءات ومعايير لتقييم الآثار المحتملة لاقتراح قانون أو برنامج أو سياسة على فئات مختلفة، وربما تكليف هيئة مخصصة بإجراء عمليات التقييم
- وضع سياسات أو خطط بشأن تعميم المنظور الجنساني ومراعاته في صياغة السياسات البرلمانية
- عقد حلقات عمل أو جلسات حوار لأعضاء مجلس الشيوخ وموظفي الأمانة بشأن جعل الميزنة المراعية للمنظور الجنساني النهج السائد
- إجراء تقييم دوري للتوازن بين الجنسين في الأمانة لكفالة فعالية السياسات في هذا المجال، ولا سيما على المستويات العليا
- تعديل النظام الداخلي لمجلس الشيوخ بغية تمكين أعضاء مجلس الشيوخ وموظفي الأمانة من رعاية الأطفال الصغار في أثناء تسيير الأعمال التشريعية، وإدخال مرافق للتصويت عبر الإنترنت والتداول بالفيديو لمساعدة أعضاء مجلس الشيوخ والموظفين الذين يتحملون مسؤوليات رعاية على أداء واجباتهم
- إنشاء مرافق لرعاية الأطفال من أجل أعضاء مجلس الشيوخ وموظفي الأمانة

وفي مسائل تعزيز الديمقراطية والبرلمانات، فإن دور الاتحاد البرلماني الدولي دور تيسيري لا تقييدي حتى توجّه البرلمانات عملية التقييم بأنفسها، بما يعزز الطابع المشروع للعملية والشعور بالإمساك بزمام الأمور. وباكستان مثال على ذلك.

وقال بعض أعضاء مجلس الشيوخ إن الأهمية الحقيقية للتقييم تجلت على طول العملية التي شملت استعراضاً شاملاً للقدرات الإدارية، والمعايير المرتبطة بإمكانية الوصول، وبيئة العمل، فضلاً عن انفتاح العمليات البرلمانية وشموليتها وشفافيتها.

واكتشف البرلمان أنه يمكنه الاستعانة بموظفيه البرلمانيين وتولي زمام التقييم، بما يجعل الوثيقة الناتجة عن التقييم وثيقة أكثر استراتيجية تستجيب لاحتياجاته.

وفضلاً عن ذلك، حدّد مجلس الشيوخ الفرص الأربع عشرة التالية لتعزيز المؤسسة البرلمانية، منها خمس فرص على الأقل تتعلق بالمساواة بين الجنسين مباشرة:

- إنشاء مكتب برلماني للميزانية
- إنشاء مكتب يكون هيئة إدارية جماعية للبرلمان، مع تمثيل من كلا المجلسين
- تعزيز دور البرلمان في تعيين الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء
- تعزيز دور مجلس الشيوخ فيما يتعلق بمشروع القانون المالي، مع الإشارة بخاصة إلى دور أعضاء مجلس الشيوخ في اقتراح تعديلات على مشروع القانون المالي وإقرار الميزانية
- ضمان اتساق الإطار القانوني الوطني لباكستان مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان
- اعتماد نص دستوري أو قانوني يتعلق بتضارب المصالح ويلزم المشرعين بالإفصاح عن الأسفار وترتيبات الإقامة التي يكفلها الغير
- تنظيم ممارسة فرض الضغوط الفردية والجماعية التي تصبو إلى خدمة مصالح مختلفة ومحدّدة والتأثير في القرارات المتخذة على المستوى التشريعي



السيد مشاهد سيد حسين، عضو في مجلس الشيوخ بباكستان؛ والسيد أرشد الصالحي، رئيس لجنة حقوق الإنسان النيابية بالعراق؛ والسيد صمويل كوغولاتي، عضو في البرلمان الاتحادي البلجيكي ورئيس اللجنة، ورئيس الوفد.
© الاتحاد البرلماني الدولي / بثينة محرز

وكان الاجتماع مع السيد العلواني مؤثراً جداً. فقد كان يتلقى رسائل من الاتحاد البرلماني الدولي عن طريق أخيه ولكنه لم يلتق قط بأي ممثل للمنظمة. وقد تحدث بصراحة عن ظروف اعتقاله، وما تعرض له من إيذاء بدني وتعذيب، وزنزاتته الصغيرة، واحتجازه، وعزله عن العالم الخارجي. ومع ذلك، فقد تحسنت ظروف احتجازه على مر السنين، وأصبح بإمكانه الآن الاتصال بأسرته وتلقي الزيارات وحتى الخضوع لعملية جراحية حيوية في أثناء فترة احتجازه.

ولم تُحل حالة السيد العلواني بعد لأنه لا يزال يواجه حكماً بالإعدام.

ولكن الزيارة أظهرت أن السلطات حريصة على حل قضيته، وكان حسن النية جلياً على أعلى المستويات. وفي الوقت نفسه، أثبت الاتحاد البرلماني الدولي حرصه على عدم التخلي عن الحالات التي طال أمدها، وتحليه بالصبر إلى أن سنحت له الفرصة حتى بعد عقد من الانتظار. وقد أظهرت التجربة أن مزيجاً من الحوار والصمود والصبر يؤدي أكله.

الهدف السياساتي ٣ - حقوق الإنسان



تُظهر بيانات الاتحاد البرلماني الدولي أن عدداً متزايداً من البرلمانيين يتعرضون لسوء المعاملة أو حتى الموت لمجرد قيامهم بعملهم. وينطبق ذلك بخاصة على نواب المعارضة الذين تخصهم الغالبية العظمى من الحالات، وكثير منها يتعلق بحرمانهم من حريتهم في التعبير. ولدعم هؤلاء النواب وحتى الديمقراطية نفسها، يدافع الاتحاد البرلماني الدولي عن حقوق الإنسان للبرلمانيين ويعززها عن طريق لجنته المكرسة للدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين.

زيارة نائب مسجون في العراق

أوفد الاتحاد البرلماني الدولي بعثة إلى العراق في آب/أغسطس للمطالبة بالإفراج السريع عن نائب معارض اعتقل تعسفاً قبل عشر سنوات.

وقد تم ذلك الاعتقال في وقت مبكر من صباح أحد الأيام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عندما وصل أكثر من ٥٠ مسؤولاً أمنياً إلى منزل السيد أحمد العلواني في مدينة الرمادي بغرب بغداد. وورد أن السيد العلواني عرض تسليم نفسه، ولكن تبع ذلك تبادل للنيران أسفر عن مقتل شقيقه وسبعة أشخاص آخرين.

وألقي القبض على السيد العلواني دون أمر قضائي واحتُجز في الحبس الانفرادي لمدة شهر وتعرض للتعذيب، انتهاكاً لحصانته البرلمانية. ثم حُكم عليه بالإعدام شنقاً.

وإدراكاً لأن عقوبة الإعدام يمكن أن تُنفذ في أي يوم، أعربت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي عن اهتمامها بزيارة العراق منذ أن نمت هذه الحالة إلى علمها، ولكن العنف والهشاشة السياسية وجائحة كوفيد-١٩ جعلت هذه المهمة مستحيلة لعشر سنوات.

وأخيراً، عندما انتهت الجائحة وأصبحت البلاد أكثر أمناً، تمكّن الاتحاد البرلماني الدولي من تحديد الأشخاص الرئيسيين المعنيين والاتصال بهم، وبناء الثقة معهم، وتهيئ الطريق لزيارة إلى بغداد طال انتظارها.

وفي جنيف، التقى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بالسفير العراقي. ثم قدّم الاتحاد البرلماني الدولي طلباً رسمياً لزيارة السيد العلواني ورحبت السلطات العراقية بالبعثة.

وضمنت البعثة التي دامت ثلاثة أيام رئيس لجنة الاتحاد البرلماني الدولي آنذاك، النائب البلجيكي صمويل كوغولاتي، فضلاً عن عضو في اللجنة لديه إلمام جيد بالمنطقة وهو النائب الباكستاني والصحفي السابق مشاهد حسين.

والتقت البعثة بعدد من المسؤولين، منهم رئيس جمهورية العراق ورئيس البرلمان وأعضاء البرلمان، إلى جانب محامي السيد العلواني وشيخ عشيرته وشقيقه وابنه الذي لم ير والده منذ عشر سنوات.



الهدف السياساتي ٤ - المساواة بين الجنسين

٨٢,٥٪ من المحييات أفدن بأنهن تعرضن للعنف النفسي في أثناء فترة توليهن لمناصبهن.

وأظهرت البيانات أن العديد من النساء في البرلمانات يشعرن بعدم الأمان، فقرر البرلمان إمعان النظر في هذه الظاهرة. وأخذت السلطات البرلمانية العبرة من الدروس المستفادة في برلمانات أخرى، وتواصلت مع الاتحاد البرلماني الدولي طلباً للمساعدة. وزار الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارتن تشونغونغ، البلد لأول مرة في عام ٢٠١٨ ليقدم دعمه.

وفي عام ٢٠٢٠، أجرى البرلمان دراسة عن بيئة عمل النواب والموظفين. وأظهرت النتائج الحاجة إلى اتخاذ خطوات للتصدي للتحرش الجنسي والجنساني والتسلط في المباني البرلمانية.

وأنشأ البرلمان أولاً لجنة معنية بالمساواة بين الجنسين تضم نواباً وموظفين، ثم بدأ في وضع خطة. وتتضمن الخطة إجراءات وقائية وتوفر مبادئ توجيهية بشأن التعامل مع حالات التحيز الجنسي والتحرش، بما يكفل حصول مقدمي الشكاوى على سُبُل المشورة والدعم طوال فترة الإجراء. وعقب عملية تشاورية شاملة مع كل مجموعة برلمانية داخل المجلس، اعتمد البرلمان استراتيجيته وخطة عمله الجديدة في أيار/مايو ٢٠٢٣.

واتبع البرلمان، في تلك الخطة، العديد من التوصيات الواردة في [المبادئ التوجيهية للقضاء على أشكال التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمان](#) الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي.

وتنفيذ الخطة مشروع مستمر. وفي فترة إعداد هذا التقرير، كان من المقرر تنظيم المزيد من الدورات التدريبية لفائدة النواب والموظفين البرلمانيين في عام ٢٠٢٤، وستركز تلك الدورات على التنوع والإنصاف والشمولية.

ومن المقرر أيضاً إجراء دراسة استقصائية بعد ذلك لتحديد المستجندات منذ دراسة عام ٢٠٢٠ وما إذا كان بإمكان آيسلندا تعزيز سجلها المثير للإعجاب في مجال المساواة بين الجنسين.

وكما أظهرت حالة آيسلندا، يجب ألا نقنع أبداً بإنجازات الماضي فيما يتعلق بالديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

على الرغم من أن نسبة النائبات تتزايد، فإن معظم البرلمانات لا تزال يهيمن عليها الرجال وغالباً ما تكون النائبات ممثلات تمثيلاً ناقصاً في المناصب القيادية. وحتى عندما يكون الرجال والنساء ممثلين بأعداد متساوية، فإنهما قد يواجهان تفاوتاً كبيراً في المعاملة أو الفرص. ولا تزال العديد من النائبات يتعرضن للتمييز والعنف الجنساني. وإدراكاً للصلوات بين المساواة بين الجنسين والأنظمة الديمقراطية القوية، يركز الاتحاد البرلماني الدولي عمله في مجال المساواة بين الجنسين على تشجيع زيادة عدد النساء في البرلمانات فضلاً عن ضمان زيادة مراعاة البرلمانات للمنظور الجنساني.

إرشاد استراتيجية جديدة لمكافحة التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة في برلمان آيسلندا

لآيسلندا تاريخ متميز في مجال المساواة بين الجنسين، إذ تصدرت تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي للبلدان الأكثر مساواة بين الجنسين لمدة ١٤ عاماً على التوالي. وكانت آيسلندا أول دولة تنتخب رئيسة لها، وهي السيدة فيغديس فينبوغادوتير التي فازت في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٠ وفي الانتخابات الثلاثة التالية. وكاد برلمان آيسلندا أن يصبح أول دولة أوروبية تنتخب برلماناً بأغلبية نسائية في عام ٢٠٢١، ولكنه أخفق في إصابة هدفه بعد إعادة فرز الأصوات إذ لم تفز النساء إلا بثلاثين مقعداً من أصل ٦٣ مقعداً.

ولكن المساواة بين الجنسين ليست مجرد مسألة أرقام وتصنيفات، وإما هي تتطلب ضمان المساواة في المعاملة والفرص أيضاً. ففي عام ٢٠١٧، على سبيل المثال، أركزت حركة #MeToo (#أنا_أيضاً أو #أنا_كمان) الوعي في جميع أنحاء العالم بشأن أعمال التحرش والاعتداء والإساءة الجنسية التي تتعرض لها النساء في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك في البرلمانات.

وفي عام ٢٠١٨، أجرى الاتحاد البرلماني الدولي تحليلاً بشأن [التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في برلمانات أوروبا](#) نُشر بالشراكة مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وكشف ذلك التحليل أن



برلمان آيسلندا. © برلمان آيسلندا

وكانت باراغواي من أوائل البلدان التي انضمت إلى الحملة بإقرار قانون جديد في عام ٢٠٢٢ لخفض سن الأهلية للمناصب في البلديات ولأعضاء المجالس البلدية بفضل ضغوط مارسها عضوان من أعضاء مجلس الشيوخ.

واستلهاماً من تجربة باراغواي التي استضافت المؤتمر العالمي للبرلمانيين الشباب الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٩، عملت السيدة سينتيا لوبيز كاسترو - وهي نائبة مكسيكية من المعارضة والرئيسة الحالية لمكتب البرلمانيات التابع للاتحاد البرلماني الدولي - على مناصرة قانون جديد في مجلس النواب المكسيكي لخفض سن الأهلية من ٢١ إلى ١٨ عاماً.

وأقرّ البرلمان مشروع القانون بعد عامين من الضغوط المكثفة والتغطية الإعلامية وجهود المناصرة والترويج في المدارس والجامعات وحشد الدعم من مختلف الأحزاب، بما في ذلك من نواب الأغلبية.

وبالتطلع إلى المستقبل، يرى مناصرو الحملة أن تعهدات الحملة يمكن أن تشكل مستقبل الديمقراطية لأجيال عديدة قادمة.

واستُهلّت الحملة أيضاً في شيلي وأوروغواي في عام ٢٠٢٣ وأظهرت نتائج مبكرة واعدة.

الهدف السياساتي ٥ - مشاركة الشباب



سيتمثل الشباب عواقب قرارات اليوم أكثر من أي

فئة أخرى، ولكنهم يُستبعدون غالباً من عملية صنع

القرار. ووفقاً لبيانات الاتحاد البرلماني الدولي، تبلغ نسبة النواب دون سن الثلاثين أقل من ٣٪ من إجمالي عدد النواب، على الرغم من أن قرابة نصف سكان العالم همّ دون سن الثلاثين. ويشكّل ذلك فجوة كبيرة في العديد من أنظمتنا الديمقراطية. وما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يدعم البرلمانات منذ أكثر من عشر سنوات لتمثيل جميع الأجيال بفعالية أكبر، مع تمكين النواب الشباب عن طريق حملات التواصل والتدريب والتحفيز.

المكسيك في خطى باراغواي

استهل الاتحاد البرلماني الدولي حملة نعم للشباب في البرلمان! في نيسان/أبريل ٢٠٢١، واستمرت هذه الحملة في تحقيق نتائج في عام ٢٠٢٣.

وتدعو الحملة البرلمانيين وغيرهم إلى الالتزام بستة تعهدات رئيسية من أجل تصحيح النقص الكبير في تمثيل الشباب في البرلمانات. ولاقت الحملة صدى واسعاً على ما يبدو، إذ طال زخم التغيير أمريكا اللاتينية.

والتعهدات الستة هي الترويج لحصص الشباب، ومواءمة سن الأهلية مع سن التصويت، ودعم القنوات الشبابية في البرلمان، وتمكين البرلمانيين الشباب، وتوجيه الشباب الطامحين، ومناصرة مشاركة الشباب.



السيدة سينتيا لوبيز كاسترو (المكسيك). © الاتحاد البرلماني الدولي / Joel Sheakoski



الهدف السياساتي ٦ - السلام والأمن

ما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يعمل، منذ تأسيسه في عام ١٨٨٩، على الجمع بين النواب وتشجيعهم على تسوية الخلافات بين بلدانهم عن طريق الحوار والدبلوماسية عوضاً عن النزاعات المسلحة. وأكدت استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٢ مؤخراً أن البرلمانات هي الجمهور الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، ولكنها لا تعمل بمعزل عن غيرها. ويحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى ربط البرلمانات بالمنظومة الأوسع نطاقاً التي تعمل في إطارها، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدينية وممثلو الأديان والمعتقدات، من أجل تعزيز تأثيرها.

مد الجسور بين السياسة والدين لتشجيع التعايش السلمي

حرص الاتحاد البرلماني الدولي تقليدياً على عدم تناول مسائل الدين والمعتقد مباشرة، على غرار بعض البرلمانات الأعضاء فيه، وإن أجرى دراسات تحليلية لبعض أعماله من منظور الدين والمعتقد، ولا سيما من أجل دعم الجهود البرلمانية الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

ولكن نظراً لتصاعد الكراهية الدينية في مختلف أنحاء العالم وللخطاب الديني الذي تستخدمه الجماعات الإرهابية في تجنيد العناصر الجديدة - في منطقة الساحل مثلاً - يشعر الاتحاد البرلماني الدولي بقلق متزايد إزاء سُبُل إساءة استخدام الدين والمعتقد لتبرير الإجراءات السياسية.

وبناءً على ما تقدّم وعلى طلبات البرلمانات الأعضاء، شرع الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً في تناول المسائل المرتبطة بالدين والمعتقد مباشرة، إدراكاً لأن البرلمانيين وقادة الأديان والمعتقدات يمكنهم أن يصبحوا خطأً منيعاً ضد التفشي المتزايد للكراهية والتطرف والعنف. وقد تختلف مهام البرلمانيين وقادة الأديان والمعتقدات، ولكن يجمعها هدف واحد هو خدمة المجتمعات المحلية والعمل من أجل مصلحة المجتمع.

ومن هذا المنطلق، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي - بالاشتراك مع برلمان المملكة المغربية وجهات شريكة أخرى - مؤتمراً برلمانياً لمدة ثلاثة أيام بشأن الحوار بين الأديان في حزيران/يونيو. ولأول مرة على المستوى العالمي، جمع مؤتمر النواب مع قادة الأديان والمعتقدات والأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لمناقشة إقامة تحالفات لتعزيز سيادة القانون والتعايش السلمي والشمولية.

وحضر مئات البرلمانيين من ٧٠ بلداً هذا المؤتمر المعقود في المغرب. ودعا **إعلان مراكش** - وهو الوثيقة الختامية للمؤتمر - إلى القضاء على الكراهية. وشجّع البرلمانات على أن تكون أكثر وعياً بالمعتقدات والأديان ومراعاةً لها في وضع التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية وتعزيز التلاحم الاجتماعي.

ونظّم مؤتمر المغرب في أعقاب أعمال أخرى للاتحاد البرلماني الدولي ترتبط بالدين أو المعتقد.



دُعي قادة دينيون إلى برلمان نيوزيلندا بعد الهجوم على مسجد مدينة كرايستشيرش في عام ٢٠١٩.

VNP / Daniela Maoate-Cox ©

وفي شباط/فبراير، ركّز اجتماع دام يومين ونظّمه الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الشعبي الوطني الجزائري على الإرهاب في منطقة الساحل، ونظر في دور قادة الأديان والمجتمعات المحلية والقادة التقليديين في المساعدة على منع التطرف العنيف.

وفي آذار/مارس، اعتمد ما يقرب من ١٤٠ وفداً برلمانياً عضواً **إعلان المنامة** بشأن الدورة السادسة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي التي عُقدت في البحرين، وطالبت تلك الوفود بتجريم جميع أعمال العنف ذات دوافع الكراهية وجميع أشكال العنف المرتبطة بالدين والمعتقد وكراهية الأجانب والعنصرية والتعصب.

وفي حزيران/يونيو، نظر تقرير الاتحاد البرلماني الدولي عن **الدين والمعتقد** في المظاهر المؤسسية للدين والمعتقد في حياة البرلمانات وأنشطتها استناداً إلى بيانات دراسات استقصائية ومقابلات شملت الأعضاء والموظفين في ٨١ برلماناً وطنياً.

ولم يجد الاتحاد البرلماني الدولي يوماً عن مهمته الأصلية المتمثلة في تيسير الحوار، وكثيراً ما يوفر قنوات أقل رسمية من المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، ولكنه وسّع أيضاً نطاق وصوله ليشمل أطرافاً فاعلة جديدة وغير حكومية.

وفي ختام المؤتمر المعقود في مراكش، عرض برلمان إيطاليا استضافة اجتماع لاحق بين الأديان، ودعا المشاركين إلى روما في عام ٢٠٢٥ بمناسبة احتفال الكنيسة الكاثوليكية بعام اليوبيل تحت شعار «حجاج الرجاء».

وفي عام ٢٠٢٠، اضطلعت اللجنة المعنية بأهداف التنمية المستدامة بدور نشط في الاستعدادات لعملية الاستعراض الوطني الطوعي لأوزبكستان. وأحالت استنتاجاتها إلى برلمان أوزبكستان، واقترحت إدخال تغييرات على التشريعات والسياسات والبرامج.

وفي عام ٢٠٢٢، قطعت أوزبكستان شوطاً إضافياً باقتراح قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الدور الحاسم الأهمية للبرلمانات الوطنية في إحياء أهداف التنمية المستدامة - وهو سابقة تاريخية. وبفضل الضغوط المكثفة التي مارستها أوزبكستان، أيدت ٨٠ دولة عضواً تقريباً القرار المعنون «تعزيز دور البرلمانات في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة» والذي يشير إلى الاتحاد البرلماني الدولي خمس مرات.

وفي عام ٢٠٢٣، نُظمت ندوة شبكية من أجل متابعة تنفيذ القرار بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وأدلت رئيسة مجلس شيوخ أوزبكستان بالكلمة الافتتاحية للتوعية بهذا القرار.

وفي العام نفسه، قدّمت أوزبكستان مبادراتها إبان منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة - وهو محفل الأمم المتحدة المركزي لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها.

ثم أعاد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي تأكيد أهمية توطيد التعاون بين البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إبان مؤتمر لاحق عُقد في طشقند بأوزبكستان وهو المؤتمر العالمي الثاني بشأن التعاون بين البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي بلد يواجه تحديات عديدة، ولا سيما بسبب تغيّر المناخ، أعادت استراتيجية التنمية في أوزبكستان للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦ توجيه الأولويات المالية العامة والخاصة للبلد بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى الدعم الذي قدّمه الاتحاد البرلماني الدولي.

ولعل دراسة حالة أوزبكستان مثال جيد على المساءلة المتبادلة بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان عضو فيه على النحو المبين في الاستراتيجية الحالية للاتحاد البرلماني الدولي.

الهدف السياساتي ٧ - أهداف التنمية المستدامة



إذ لم تتبق سوى بضع سنوات على تنفيذ خطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهدافها، أصبحت تعبئة

البرلمانات حول خطة التنمية العالمية ضرورة ملحة بشكل متزايد. وإن مسؤوليات البرلمانات في مجالات التشريع والرقابة والميزنة تجعلها جهات فاعلة رئيسية في الحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين صحة الناس الذين تمثّلهم، واتخاذ تدابير للحد من آثار تغيّر المناخ.

تعزيز شراكتنا مع برلمان أوزبكستان

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يستثمر الاتحاد البرلماني الدولي في دعم التنفيذ البرلماني لخطة التنمية المستدامة في إطار الهدف الاستراتيجي الأوسع المتمثل في ربط البرلمانات بعمليات الأمم المتحدة. ويشجّع البرلمانات، عن طريق استبيانه السنوي، على المساهمة في إعداد تقارير الاستعراض الوطني الطوعي - وهي عملية الأمم المتحدة التي تعرض البلدان في إطارها ما أحرزته من تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتُظهر الدراسات الاستقصائية للاتحاد البرلماني الدولي مستويات متفاوتة من المشاركة البرلمانية في هذه العملية. وتجلّى برلمان أوزبكستان بوصفه مثلاً جيداً لبرلمان أخذ توصيات الاتحاد البرلماني الدولي على محمل الجد. إذ قطع ذلك البرلمان شوطاً أطول من البلدان الأخرى بإضفاء طابع مؤسسي على العلاقة بين البرلمان وأهداف التنمية المستدامة.

وقد تزايد الزخم المحقق للتركيز البرلماني لأوزبكستان على أهداف التنمية المستدامة بإنشاء لجنة تابعة للبرلمان ومعنية بأهداف التنمية المستدامة في شباط/فبراير ٢٠٢٠. وتتألف تلك اللجنة من أعضاء المجلسين النيابيين، وتعمل على دمج أهداف التنمية المستدامة في جميع الوظائف الحكومية الأساسية وعلى مساءلة الحكومة عن التنفيذ.



السيد أكمل سعيدوف، نائب رئيس برلمان أوزبكستان وعضو سابق في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، يلقي كلمة أمام الأمم المتحدة في جنيف.

UN Photo / Jean-Marc Ferré ©

نحو عضوية عالمية

البرلمانات الأعضاء (١٨٠)

رابطة الأمناء العاميين للبرلمانات

تتألف رابطة الأمناء العاميين للبرلمانات من الأمناء العاميين وغيرهم من كبار الموظفين المسؤولين عن المرافق البرلمانية. وتتولى دراسة القوانين والإجراءات والممارسات وأساليب العمل في مختلف البرلمانات، وتقترح تدابير لضمان وتوطيد التعاون بين المرافق في مختلف البرلمانات. والرابطة هيئة استشارية تابعة للاتحاد البرلماني الدولي ويقدم رئيسها تقريراً سنوياً عن أنشطة الرابطة إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. وتساعد الرابطة الاتحاد البرلماني الدولي في الموضوعات المندرجة في نطاق اختصاصها. ويتيح الاتحاد البرلماني الدولي الدراسات التي يجريها بشأن القوانين والممارسات البرلمانية بانتظام للرابطة بغية الاستفادة من تعليقاتها ومساهماتها.

وتعاونت الرابطة تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك عن طريق تنظيم جلسات مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والرابطة بانتظام في إطار جمعية الاتحاد البرلماني الدولي. وترد فيما يلي ثلاثة أمثلة على مجالات التعاون بينهما:

نشر الاتحاد البرلماني الدولي والرابطة «دليلاً إلى التحول الرقمي في البرلمانات» في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣. وساهم أعضاء الرابطة ببيانات وأمثلة على الممارسات الجيدة استجابةً لاستقصاء أُجري في أواخر عام ٢٠٢٢.

وشارك الأمناء العاميون في مجموعات نقاش عبر الإنترنت في إطار إجراء البحوث الخاصة بإعداد تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠٢٣. وتبادلوا وجهات النظر بشأن كيفية تأثير جائحة كوفيد-١٩ في عمل البرلمانات، والتغيرات الناجمة عن هذه الفترة من الابتكار القسري التي من المرجح أن يُبقى عليها.

وساهمت الرابطة في وضع مؤشرات الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات الديمقراطية بطرائق مختلفة. وألقى رئيس الرابطة كلمة في فعالية إصدار النسخة الأولى للمؤشرات في حزيران/يونيو ٢٠٢٢، وأتاحت جلسة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والرابطة في تشرين الأول/أكتوبر الفرصة للأمناء العاميين من أجل تقديم تعليقاتهم على الوثيقة ومناقشة كيفية استخدامها في برلماناتهم.

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إيسواتيني، أفغانستان**، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة*، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تونغالا، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، غينيا الاستوائية، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فلسطين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قبرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار**، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي*، الهند، هندوراس*، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

الأعضاء المنتسبون (١٥)

الاتحاد البرلماني العربي، البرلمان الأفريقي، برلمان الأنديز، البرلمان الأوروبي، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO)، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، برلمان بلدان السوق الجنوبية المشتركة (PARLASUR)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (PABSEC)، الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا، الجمعية المشتركة بين برلمانات الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، اللجنة المشتركة بين برلمانات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

* أعضاء غير مشاركين (جميع الحقوق معلقة)

** أعضاء مشاركون في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب بدون الحق في التصويت

اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي

السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة)
الرئيسة بحكم المنصب

نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦



السيدة س. ميكاييلوفا (أذربيجان)
عضو

نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧



السيد أ. المودوبار (إسبانيا)
عضو

نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥



السيد م. ديك (أستراليا)
عضو

نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧



السيد علي راشد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة)
عضو

نهاية الولاية: آذار/مارس ٢٠٢٥



السيد ف. زون (إندونيسيا)
عضو

نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧



السيدة ب. أرجيمون (أوروغواي)
عضو

نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤



السيد ك. كاخادو سامبايو (البرازيل)
عضو

نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧



السيدة غ. مورواوسكا-ستانيكا (بولندا)
عضو

نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧



السيد أ. خوشي (الجزائر)
عضو

نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥



السيدة ن. ب. ك موتي (زامبيا)
عضو

نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧



السيد ل.ج. دو نيكولاي (فرنسا)
عضو

نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦



السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)
عضو بحكم المنصب (مكتب البرلمان للشباب)

نهاية الولاية: آذار/مارس ٢٠٢٥



السيد د. كاردن (المملكة المتحدة)
عضو بحكم المنصب (مكتب البرلمان للشباب)

نهاية الولاية: آذار/مارس ٢٠٢٥



السيد غ. أ. أكابيو (نيجيريا)
عضو

نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧



السيدة أ. سارانغي (الهند)
عضو

نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦



السيدة د.ت. أفغيرينوبولو (اليونان)
عضو

نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥



كيف يمول الاتحاد البرلماني الدولي

يمول أعضاءنا وأعضاؤنا المنتسبون عمل الاتحاد البرلماني الدولي على النهوض بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. ونتلقى أيضاً تدفقاً منتظماً من المساهمات الطوعية من الحكومات ووكالات التنمية وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات. وأبرمت عدة جهات مانحة اتفاقات تمويل متعددة السنوات كانت سارية في عام ٢٠٢٣. وتشمل تلك الجهات المانحة برنامج المعونة الأيرلندي، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والمفوضية الأوروبية، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وبرلمانات الإمارات العربية المتحدة، وسويسرا، والصين، وقطر، وميكرونيزيا فضلاً عن الاتحاد البرلماني العربي ومؤسسة جولي-آن ريغلي بجامعة ولاية أريزونا. وتقدم الشراكات مع أسرة الأمم المتحدة، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونسكو، سبل الدعم إلى عدد من الأنشطة والبرامج القطرية. وواصلت جمهورية كوريا تقديم الدعم بانتداب موظفين من الباحثين الرفيعي المستوى إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ويظل الاتحاد البرلماني الدولي ملتزماً بالبحث عن المزيد من المساهمات الطوعية من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

منشورات عام ٢٠٢٣

النشرات المواضيعية

– [التصدي لتغيّر المناخ في المناطق الجبلية: فرص لعمل البرلمانين](#)

الأدلة

- [اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الإضافي: دليل البرلمانين رقم ٣٦](#)
- [مبادئ توجيهية للمكتبات البرلمانية \(الطبعة الثالثة\) \(متاح الآن باللغات الفرنسية والإسبانية والبرتغالية\)](#)
- [الجنسية وانعدام الجنسية \(متاح الآن باللغتين الأوزبكية السيريلية والأوزبكية اللاتينية\)](#)

مجموعات الأدوات

- [مؤشرات البرلمانات الديمقراطية](#)
- [البرلمانات وحقوق الإنسان – مجموعة أدوات للتقييم الذاتي](#)
- [البرلمانات: تقييم مراعاة الجندر – مجموعة أدوات للتقييم الذاتي \(متاح الآن باللغة المنغولية\)](#)

التقارير

- [مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية: ٢٠٢٣](#)
- [تقرير برلماني عن الدين والمعتقد](#)
- [تقرير الوقع والأثر ٢٠٢٢](#)
- [المرأة في البرلمان في عام ٢٠٢٢](#)

المنشورات المرجعية

- [دليل إلى التحول الرقمي في البرلمانات](#)
- [١٠ إجراءات من أجل برلمانات \(ومَن يعملون فيها\) أكثر مراعاة للبيئة](#)

الرسوم البيانية المعلوماتية

- [الرسم البياني المعلوماتي للشباب في البرلمانات في ٢٠٢٣](#)
- [انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانين في ٢٠٢٣](#)
- [النساء في السياسة: ٢٠٢٣](#)

مجموعات الاتحاد البرلماني الدولي

يصدر الاتحاد البرلماني الدولي سبع مجموعات من المنشورات لفائدة البرلمانيين وواضعي السياسات. ويمكن الاطلاع على كل المنشورات عبر [هذا الرابط](#).

النشرات المواضيعية تهدف إلى التوعية بموضوع معين. وتقدّم لمحة عامة عن موضوع محدّد بالاستناد إلى إحصاءات وجداول ورسوم بيانية وأرقام وبيانات.

الأدلة تتناول موضوعاً معيناً بالتفصيل وتكون موجّهة إلى المشرّعين المعنيين بإعداد القوانين والسياسات. وتعرض أفضل الممارسات وأمثلة من بلدان أخرى وتعريف للمفاهيم الرئيسية ومعلومات أساسية ونصائح للتنفيذ.

مجموعات الأدوات تمكّن البرلمانات من تقييم ذاتها من حيث مواطن قوتها وضعفها والتدابير الواجب عليها اتخاذها في مجال ما.

التقارير تتناول عادةً تفاصيل موضوع استراتيجي محدّد من أجل الإبلاغ عما شهده من أوجه تقدم أو تراجع. وتحتوي على بيانات جديدة وتُنشر إما سنوياً وإما دورياً.

المنشورات المرجعية تهدف إلى تقديم مبادئ توجيهية لدعم جهود التنمية البرلمانية.

المبادئ التوجيهية تهدف إلى تحويل الانتباه من التحليل إلى إيجاد الحلول. وتدعم البرلمانات وتزودها بالإرشادات اللازمة في سعيها إلى تحسين مؤسساتها وتقويتها.

الرسوم البيانية المعلوماتية تكون عادةً على شكل خرائط لتبسيط الضوء على موضوع معين.

حقوق الطبع والنشر © الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٢٤

يجوز نسخ هذا المصنف كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة الإشارة إلى حقوق الطبع والنشر وبيانات المصدر وعدم إدخال أي تغييرات على المحتوى الأصلي. ويُرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي في حالة استخدام محتويات هذا المصنف.

ردمدم: 2410-6755

النسخة الأصلية: بالإنجليزية

التصميم والإعداد: René Berzia, Ink Drop

طُبِعَ في فرنسا، مطبعة Courand et Associés

تابعونا عبر ipu.org والمواقع التالية:



T +41 22 919 41 50
F +41 22 919 41 60
E postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع.